

18 عاماً

من حلول التبريد المبتكرة
التي تعزز التنمية المستدامة

التقرير السنوي 2016





صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي

المحتويات

لمحة عامة	6
أبرز إنجازات العام 2016	8
نظرة عامة على أهم الأحداث التاريخية لأداء الشركة	10
كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
كلمة الرئيس التنفيذي	13
أعضاء مجلس الإدارة	14
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	16
تقرير حوكمة الشركات	18
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	20
البيانات المالية	24

رؤيتنا

أن نكون الشركة الرائدة في تقديم خدمات التبريد باستخدام حلول طاقة مستدامة، موثوقة وعالية الكفاءة من حيث التكلفة.

مهمتنا

خلق قيمة مضافة من خلال تحقيق المستوى الأمثل من الابتكار والسعي للتميز التشغيلي لتجاوز توقعات شركائنا، في الوقت الذي نحرص فيه على حماية موظفينا وممتلكاتنا وبيئتنا.

قيمنا

- تحفيز الطاقة الإيجابية
- تكريس جهودنا من أجل التميز
- معاً أقوى
- المرونة في مواجهة التحديات
- الإلتزام بالحفاظ على الصحة والسلامة والبيئة



الطاقة اللازمة
48,000 ر
في دولة الإمارات كل عام



في عام 2013، ساهمت خدماتنا
التي تتمتع بالكفاءة والتي تحد من الآثار
الضارة على البيئة بتخفيض استهلاك
الطاقة في منطقة الخليج بأكثر من
1.2 مليار كيلو واط ساعي



يؤدي ذلك إلى الحد من انبعاث



ما يعادل إلغاء الانبعاثات
الضارة الناتجة من
143,000 كل عام



أكثر من 713,000
طن من غاز ثاني أكسيد الكربون

وتفخر "تبريد" اليوم بتزويد خدماتها لمجموعة من أبرز المشاريع
والمعالم الحيوية في المنطقة مثل:



نيشن تاورز



حلبة مرسى ياس



الدار "HQ"



أبراج الاتحاد



عالم فيراري



دبي باركس
آند ريزورتس



مشروع جبل عمر
مكة المكرمة



اللؤلؤة قطر



مترو دبي



جامع الشيخ
زايد الكبير



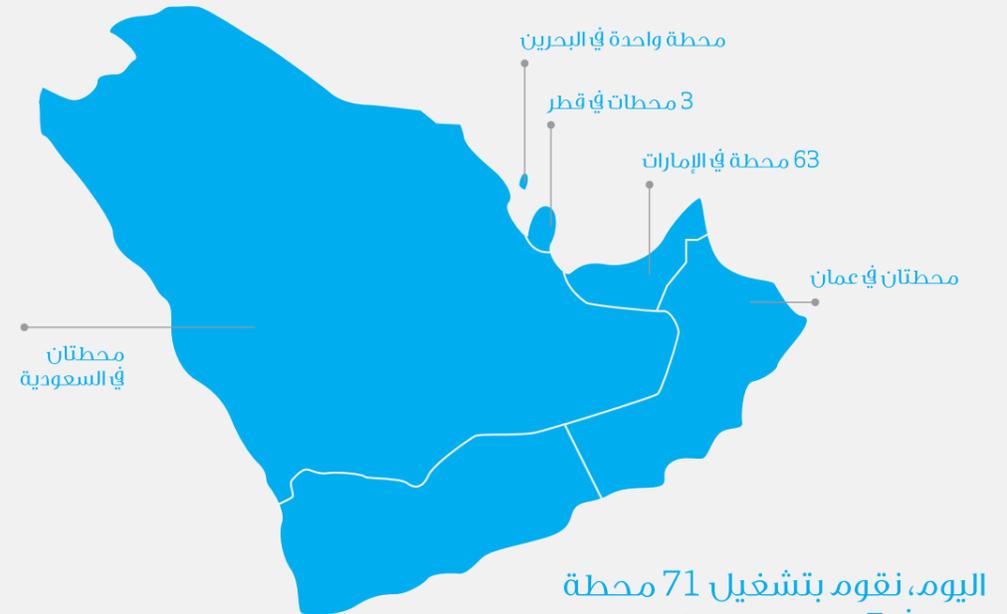
تلعب الشركة دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في
دول الخليج من خلال خدمات تبريد المناطق التي تقدمها، وتساعد على
تخفيض استهلاك الطاقة وهو الأمر الذي يخفف البصمة الكربونية
ويعود بالنفع على البلاد

لمحة عامة مسيرة 18 عاماً من التميز

تأسست "تبريد" في دولة الإمارات عام

1998

لتزويد حلول تبريد مبتكرة
تدعم مسيرة التنمية
المستدامة في الدولة



اليوم، نقوم بتشغيل 71 محطة
تبريد في 5 دول ضمن منطقة
الخليج العربي



ما يعادل تبريد 104
برج بحجم برج خليفة



... ونزود عملائنا بأكثر
من مليون طن تبريد



أبرز إنجازات العام 2016



367 مليون درهم إماراتي
صافي الأرباح، أي زيادة قدرها
6% عن عام 2015



72,000
طن تبريد
توصيلات تبريد
جديدة للعملاء

387.3 مليون درهم إماراتي
التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات
التشغيلية، أي زيادة قدرها 5% عن
عام 2015

استحوذنا على محطة المقاطعة
الرئيسية لتوفير خدمات التبريد
لـ "نيشن تاورز"



طورنا محطة تبريد مشروع "دبي
باركس آند ريزورتس"، أكبر حديقة
ترفيهية متكاملة في المنطقة



أكثر من 4 مليون
ساعة عمل
بدون حوادث (إصابات)



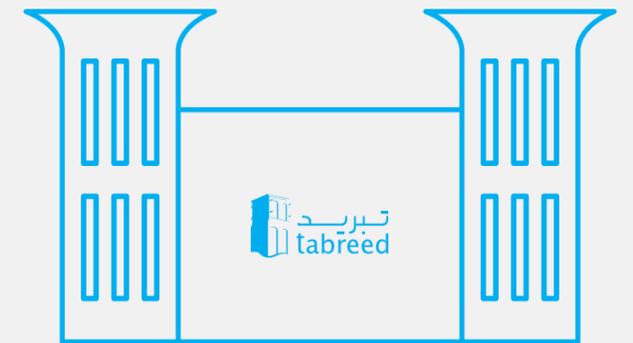
713,000 طن
إجمالي الحد من انبعاثات
غاز ثاني أكسيد الكربون



جائزة بطل الكربون
في مؤتمر الجمعية الدولية للطاقة

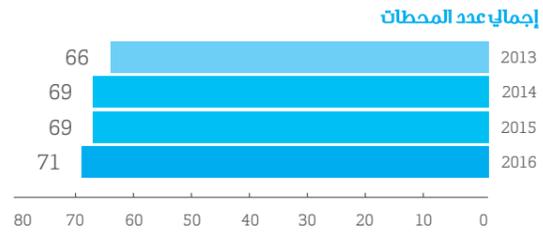
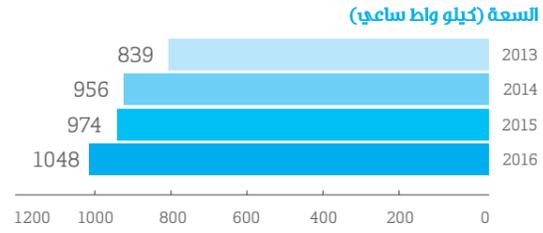


1.4 مليار
كيلو واط ساعي
إجمالي التخفيض في
استهلاك الطاقة



71 محطة في منطقة الخليج
أكثر من **مليون** طن تبريد

نظرة عامة على أهم الأحداث التاريخية لأداء الشركة



شهدت إيرادات أعمال تبريد المياه التابعة للشركة نمواً بقيمة 65 مليون درهم إماراتي خلال العام 2016 بزيادة نسبتها 6% عن العام 2015، تعكس الأداء المالي القوي ويتوقع أن توفر عائدات مستقرة على المدى الطويل. وقد أثمر ذلك عن تحقيق نمو سنوي بنسبة 4% منذ العام 2013. وارتفعت الأرباح من عمليات تبريد المياه لتصل إلى 387 مليون درهم إماراتي، أي ما يشكّل زيادة بنسبة 5% عن العام 2015، وذلك بفضل إضافة طاقة استيعابية جديدة والتركيز المستمر على ضبط التكلفة وكفاءة العمليات.

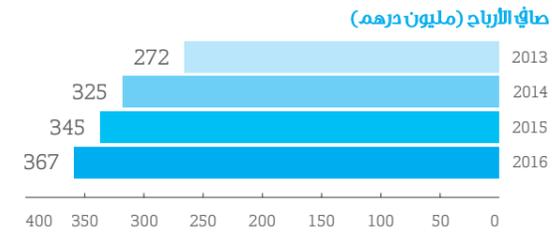
كذلك ساهمت أعمال تبريد المياه في تعزيز قدرات تحقيق العائدات النقدية، ووصلت قيمة التدفقات النقدية من العمليات إلى 554 مليون درهم إماراتي في عام 2016.

وأخيراً، واصلت عائدات المجموعة قبل خصم الفوائد والضرائب والهلاك والاستهلاك ارتفاعها بمعدلات ثابتة مقارنة بالأعوام الأربعة الماضية، فقد بلغت قيمة هذه العائدات 507 ملايين درهم إماراتي. وبحلول العام 2016، بلغت هذه القيمة مستوى مستقرًا عند 583 مليون درهم.

حققت الشركة تميزاً من حيث العمليات والأداء خلال العام 2016 وذلك اعتماداً على مستوى متصاعد شهدته الشركة خلال الأعوام الأربعة الماضية، مدفوعاً بمواصلة النمو كشركة متميزة في مجال المرافق.

ومنذ العام 2013، أضفنا أكثر من 200 ألف طن تبريد على امتداد منطقة مجلس التعاون الخليجي، بما يعادل نمواً سنوياً بنسبة 8%. وتشمل هذه التوصيلات 5 محطات جديدة، وإضافة توصيلات جديدة للمحطات القائمة. واليوم تمتلك "تبريد" 71 محطة موزعة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، منها 63 محطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وثلاث محطات في دولة قطر، ومحطتان في المملكة العربية السعودية، ومحطتان في سلطنة عُمان، ومحطة واحدة في مملكة البحرين.

وشهد العام 2016 إنجازاً هاماً بعدما تجاوز إجمالي حجم التوصيلات مليون طن ليعكس القدرة الإنتاجية القوية للمجموعة، ويصل إلى 1,048,000 طن تبريد. وقد حققت الشركة هذه النتائج من حيث العائدات والتدفقات النقدية بفضل العقود طويلة الأجل (25 عاماً) مع عملائنا في منطقة الخليج، والذين تشكل الجهات الحكومية نسبة كبيرة منهم. وبنهاية العام 2016، كانت حصة الجهات الحكومية في دولة الإمارات 50% من تعاقدات الشركة.



شكّل العام 2016 فترة متميزة بالنسبة لشركة "تبريد" حيث تم استكمال مشروعات هامة، وواصلت الشركة التركيز على تحقيق التميز في جانب العمليات. فقد أضفنا توصيلات بحجم 74 ألف طن تبريد مما ساهم في نمو إجمالي الإيرادات ونمو صافي الدخل للشركة. كما واصلت أعمال تبريد المياه الأساسية لدينا تحقيق عائدات مستدامة.

واستمرت "تبريد" في التركيز على إدارة أعمالها بشكل كفؤ على قدر المستطاع، مما ساهم في تحقيق الشركة معدلات نمو في الإيرادات وصافي الدخل خلال عام 2016 هي الأعلى في تاريخها على مدار 18 عاماً. وقد أدى التركيز المتواصل على النموذج الأساسي لأعمالنا في زيادة مساهمة خدمات تبريد المياه في إيرادات الشركة وأرباحها الصافية، بمعدل 91% و 96% على التوالي.

وارتفعت إيرادات المجموعة لتصل إلى مليار و 280 مليون درهم إماراتي خلال العام 2016، بزيادة نسبتها 6% مقارنة بالعام 2015، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى إضافة توصيلات جديدة بأعمال الشركة في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وسجلت العائدات من قطاع المياه المبردة نمواً بنسبة 6% لتصل قيمتها إلى مليار و 168 درهم إماراتي، كما سجلت العائدات من قطاع سلسلة الاعمال نمواً بنسبة 1% لتصل قيمتها إلى 112 مليون درهم إماراتي.

وزادت الأرباح الصافية للشركة بنسبة 6% لتتجاوز قيمتها 367 مليون درهم إماراتي، مدعومة بأعمال تبريد المياه وارتفاع المساهمات من الشركات التابعة و الزميلة والمشروعات المشتركة. كما زادت العائدات على السهم خلال الفترة نفسها بنسبة 21% مدعومة بصفحة إعادة شراء السندات الإلزامية في شهر يوليو 2015.

وخلال العام 2016، أصبحنا المزود لخدمات التبريد لمشروع "دبي باركس أند ريزورتس"، أكبر حديقة ترفيهية متكاملة في المنطقة، وبدأ العمل بالمحطة خلال النصف الثاني من العام. كما وطننا علاقتنا بشركة "إنترناشيونال كابيتال تريدينج" (آي سي تي) وذلك من خلال الشراكة التي أبرمناها للاستحواذ على نسبة 75% من محط التبريد التابعة للشركة والتي توفر خدماتها لمشروع نيشن تاورز في أبوظبي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



بعد النجاحات والإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي، تستمر الشركة الوطنية للتبريد المركزي "تبريد" هذا العام في تقديم عوائد مجدية للمساهمين، فيما تعمل على توسيع نطاق حضورها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومختلف دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية الراهنة، واصلت شركة تبريد تنمية أعمالها وتحقيق عوائد ثابتة، حيث بلغت الأرباح الصافية للعام 367 مليون درهم، وارتفع العائد على السهم بنسبة 21%، ما يعكس نجاح الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة منذ سنوات في التركيز على أعمال وحدة المياه المبردة.

واليوم، تجاوزت الشركة المليون طن تبريد من التوصيلات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ما يعد إنجازاً هاماً تم تحقيقه في العام 2016 بفضل المشاريع الجديدة، وعمليات الاستحواذ التي قمنا بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتمتلك شركة تبريد حالياً 71 محطة لتبريد المناطق موزعة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وتلعب عملياتنا التشغيلية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي دوراً أساسياً في نجاح الشركة وتنمية أعمالها على المدى الطويل. كما تؤكد قائمة المشاريع البارزة مثل مطار الملك خالد الدولي، ومشروع جبل عمر بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً بناء محطتنا الثالثة في الخليج الغربي في الدوحة - قطر، على حضورنا الإقليمي القوي، حيث إننا الشريك الأمثل للجهات الحكومية والخاصة فضلاً عن المشاريع السكنية والتجارية.

وليد المقرب المهيري

شهدت الشركة نمواً كبيراً بعد مضي ثمانية عشر عاماً على تأسيسها حين بدأت العمل في أول محطة تبريد مناطق تم إنشاؤها في منطقة سويحان بأبوظبي لتوفير خدمات التبريد للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لتصبح الآن شركة مرافق رائدة، وشريكاً هاماً للمؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء؛ تؤثر خدماتها في حياة الملايين من الناس في المنطقة.

ونحن إذ نتطلع إلى عام آخر مليء بالإنجازات، سنعمل جاهدين على اغتنام الفرص المتاحة أثناء تنفيذ المشاريع القائمة، معتمدين بذلك على خبراتنا الممتدة لحوالي عقدين من الزمن، فضلاً عن محفظة عقود طويلة الأجل وفريق الإدارة المتمرس، ما سيؤهل شركة تبريد من المضي قدماً في طريق التقدم والنمو المستدام.

نيابة عن كافة أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني لمساهمي شركة تبريد على ثقتهم الدائمة ودعمهم المستمر، وأتوجه أيضاً بالشكر لفريق إدارة شركة "تبريد" وموظفيها لجهودهم القيمة التي أدت إلى تحقيق مثل هذا الأداء القوي، الذي شهدته الشركة خلال العام 2016.

كلمة الرئيس التنفيذي



يسرني إعلامكم بأن الشركة الوطنية للتبريد المركزي "تبريد" قد حققت مجدداً أداءً قوياً خلال العام 2016، حيث بلغت الأرباح الصافية في نهاية العام 376 مليون درهم، الأمر الذي عزز مكانتنا كشركة رائدة في قطاع تبريد المناطق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. إن مقياس هذا النجاح يعد دليلاً على جدوى الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة، وقوة نموذج أعمالها وتركيزها على تقديم خدمات تبريد موثوقة وذات كفاءة عالية.

أيضاً، شهدت شركة "تبريد" في العام 2016 تحقيق إنجازات جديدة، حيث تجاوزت توصيلات التبريد للمجموعة المليون طن في مختلف أنحاء مجلس التعاون الخليجي، وذلك نتيجة لتوصيل أكثر من 30 ألف طن تبريد لمشروع "دبي باركس أند ريزورتس". أيضاً، استحوذت الشركة على محطة تبريد المناطق الخاصة بشركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج في أبوظبي، ما ساهم في تعزيز وتوسيع حضورها في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمتلك وتشغل 63 محطة لتبريد المناطق.

بلغ إجمالي التوصيلات 74,034 طن تبريد في العام 2016 من خلال مشاريع التوسعة التي كان بعضها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل مشروع تطوير جبل عمر في مدينة مكة المكرمة، ومطار الملك خالد الدولي في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقد ساهم كلا المشروعين في توسيع حضورنا في

دول مجلس التعاون الخليجي، وأيضاً إلى محفظة قوية من الأصول في كل من دولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية.

ومن خلال التكنولوجيا المبتكرة والخبرة الواسعة، استمرت شركة تبريد في إظهار الفوائد الاقتصادية والبيئية لنظام تبريد المناطق لكافة عملائها. وحيث لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي وجهة جذب للاستثمار نظراً للنمو السكاني الذي تشهده ومشاريع البنية التحتية التي يتم تنفيذها، فإن شركة "تبريد" في وضع جيد يؤهلها للاستفادة من فرص النمو المتاحة ولمساعدة عملائها على خفض التكاليف والحفاظ على البيئة في الوقت نفسه.

إن شركة تبريد اليوم أقوى من أي وقت مضى. وستستمر في تحقيق المزيد من النجاحات بفضل الميزات التنافسية الاستثنائية التي تتمتع بها.

أخيراً، أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى موظفي شركة "تبريد" لدعمهم المتواصل وتفانيهم الذي كان عاملاً أساسياً في جعل تبريد شركة رائدة في قطاع تبريد المناطق على مستوى المنطقة. كما أود أن أشكر أعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم القيمة، وجهودهم المستمرة التي ساعدت في دفع شركة "تبريد" إلى احتلال مكانة عالية.

جاسم حسين ثابت

أعضاء مجلس الإدارة

أحمد يحيى الإدريسي | عضو مجلس الإدارة

يشغل أحمد يحيى الإدريسي منصب الرئيس التنفيذي لقطاع التكنولوجيا والصناعة في شركة المبادلة للتنمية (مبادلة)، ويتولى مسؤولية الإشراف على استثمارات "مبادلة" في قطاعات أشباه الموصلات، والمعادن والتعدين، والمرافق العامة، بالإضافة إلى عضويته في لجنة الاستثمار لمجموعة مبادلة. ويتأسس الإدريسي مجلس إدارة شركة غلوبل فاوندريز، وشركة تي أم ماينينغ فانتشرز، وهو عضو في مجلس إدارة كل من شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، وشركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وشركة مبادلة للبترول، وشركة "إس إم إن" القابضة للطاقة، وشركة غينيا ألومينا وشركة "إيه إم دي". يحمل الإدريسي شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من كلية باريس المركزية في فرنسا، وهو حاصل أيضاً على شهادة ماجستير العلوم في الهندسة الميكانيكية من معهد "ماساتشوستس للتكنولوجيا" في الولايات المتحدة الأمريكية.



علي سعيد البادي | عضو مجلس الإدارة

شغل علي سعيد البادي الظاهري منصب العضو المنتدب في شركة أبوظبي للموانئ، الجهة المطورة والمنظمة لعمل الموانئ والمناطق الصناعية في أبوظبي. وأمضى أكثر من 20 عاماً في مجموعة شركات بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) شغل خلالها منصب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة لعدد من شركات أدنوك، وقد كان ممثلاً لدولة الإمارات العربية المتحدة في منظمة أوبك بين عامي 1987 - 1998 ويحمل البادي شهادة بكالوريوس في العلوم الإدارية من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية.



خالد صالح الراشدي | عضو مجلس الإدارة

يشغل خالد صالح الراشدي منصب مدير إدارة الشؤون الحكومية للمجموعة في شركة المبادلة للتنمية، ويتولى مسؤولية إدارة التنسيق والتواصل مع حكومة إمارة أبوظبي والمسؤولين المعنيين فيها، بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة، والمؤسسات التشريعية والتنظيمية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة والخارج. انضم الراشدي للعمل في مبادلة منذ تأسيسها في العام 2002، حيث عمل على نطاق واسع في مجال الشؤون الحكومية المحلية والدولية. ويتأسس الراشدي مجلس إدارة شركة صفوة مارين، وعضوية مجلس إدارة شركة أبوظبي لبناء السفن، وشركة غينيا ألومينا. يحمل الراشدي شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال اختصاص مالية وتسويق من جامعة كولورادو - دنفر في الولايات المتحدة الأمريكية.



محمد الحريميل الشامسي | عضو مجلس الإدارة

يشغل محمد الحريميل الشامسي منصب نائب رئيس أول في وحدة الصناعة في شركة المبادلة للتنمية، ويتولى الإشراف على استثمارات الشركة في قطاع المرافق والتي تشمل محطات الطاقة، وتبريد المناطق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يحمل الشامسي شهادة ماجستير إدارة أعمال من "اتش إي سي" كلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال في باريس، وبكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأمريكية في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.



عبد الرؤوف البيطار | عضو مجلس الإدارة

يشغل عبد الرؤوف البيطار منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة مصانع مياه المنهل ونستله في السعودية، كما يشغل عضوية العديد من مجالس إدارة الشركات في الشرق الأوسط منها: تبريد السعودية، ومصنع الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك)، ومصنع البلاستيك، والمرطبات، ومصنع الشرق الأوسط للقوالب والبلاستيك، وشركة مجموعة العزل الخليجية، ومجموعة شركات شاكر ومصنع إل جي - شاكر. ويحمل البيطار درجة بكالوريوس علوم في الهندسة المدنية من جامعة سيركيوز في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.



وليد المقرب المهيري | رئيس مجلس الإدارة

يتولى وليد المقرب المهيري بحكم منصبه كنائب الرئيس التنفيذي لمجموعة مبادلة، والرئيس التنفيذي للقطاعات الناشئة مسؤولية تطوير الأنشطة التجارية والتشغيلية والاستراتيجية للشركة، ويشرف على مبادلة للرعاية الصحية، ومبادلة للعقارات والبنية التحتية، ومحفظة استثمارات مبادلة، إضافة إلى وحدة التكنولوجيا وخدمات المشاريع. وبالإضافة إلى عضويته في لجنة الاستثمار لمجموعة مبادلة يتأسس المهيري مجلس إدارة مستشفى كليفلاند كلينك - أبوظبي، ويشغل منصب نائب الرئيس في الدار العقارية ش.م.ع.، كما يشغل عضوية مجلس إدارة شركة مبادلة للبترول، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، وشركة طموح للإستثمار، وانفستكوروبك وشركة "تمكين". يحمل المهيري شهادة ماجستير من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة، وبكالوريوس علوم في الخدمة الخارجية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة.



خالد عبد الله القبيسي | نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل خالد عبد الله القبيسي منصب رئيس الموارد البشرية لمجموعة مبادلة، ويتولى مسؤولية تنمية المسيرة المهنية للموظفين، واستقطاب المواهب، والتدريب والتطوير، والتوظيف وإدارة الأداء. قبل التحاقه بمبادلة، تولى منصب رئيس إدارة الاستثمار في شركة إنترناشونال كابيتال، كما ترأس إدارة التمويل والتطوير في بنك أبوظبي الوطني، حيث ركز على تطوير الخدمات المصرفية الاستثمارية للبنك. ويتولى القبيسي أيضاً عضوية مجلس إدارة شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، وشركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وشركة مبادلة للبترول، وغلوبل فاوندريز ودار التمويل. يحمل القبيسي شهادة بكالوريوس في الإدارة المالية والعمليات من جامعة بوسطن الأمريكية، ودرجة الماجستير في العلوم من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى حصوله على عضوية معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA) في عام 2003.



فهد سعيد الرقباني | عضو مجلس الإدارة

شغل فهد سعيد الرقباني منصب المدير العام لمجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي منذ سبتمبر 2010، وقد انضم الرقباني إلى مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي في يونيو 2008 بصفته نائب المدير العام، وبمساندة كل من القطاع العام والخاص وبمساعدة فريقه في المجلس أطلق عدد من المبادرات التي تساهم في تحقيق أهداف وغايات الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي. كما أنه عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات منها الواحة كابيتال، وشركة حديد الإمارات والشركة القابضة العامة (صناعات). حصل الرقباني على درجة الماجستير في التمويل وإدارة المخاطر من كلية ليل للإدارة في فرنسا، وعلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد الدولي من الجامعة الأمريكية في باريس.



إبراهيم أحمد الأنصاري | عضو مجلس الإدارة

شغل إبراهيم أحمد الأنصاري منصب الرئيس التنفيذي لشركة دولفين للطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقبل انضمامه لشركة دولفين للطاقة في أكتوبر 2003، كنائب للرئيس التنفيذي لشؤون المشاريع، عمل الأنصاري مديراً عاماً لشركة الاتحاد للماء والكهرباء التي تم دمجها لاحقاً مع هيئة مياه وكهرباء أبوظبي. وعمل الأنصاري أيضاً لمدة 18 عاماً في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك). يحمل الأنصاري شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة لويزيانا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.



تقرير أعضاء مجلس الإدارة

يسعدنا تقديم تقرير الأداء المالي للشركة الوطنية للتبريد المركزي (ش.م.ع) "تبريد"، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

تستمر "تبريد" في أدائها القوي معتمدة على مكانتها كواحدة من شركات البنية التحتية، لما تحققه من نتائج مستدامة عام بعد عام. وعلى مستوى التشغيل، استمرت الشركة في ربط عملاء عدة، أكثرهم جهات حكومية وخاصة كبيرة، لمحطاتنا البالغ عددها 71 محطة موزعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وزيادة الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها إلى أكثر من مليون طن تبريد.

لمحة عامة عن الأداء المالي

- واصلت تبريد أدائها المالي القوي الذي نجحت في تحقيقه خلال الأعوام الأخيرة. وشملت أبرز النتائج المالية ما يلي:
- ارتفاع في صافي أرباح الشركة الأم بنسبة 6% إلى 367.4 مليون درهم، مقارنة بـ 345.3 مليون درهم في العام 2015.
 - ارتفاع ربحية السهم بنسبة 21% إلى 0.14 درهم تماشياً مع نمو صافي الأرباح.
 - ارتفاع حصة الشركة في نتائج الشركات والمشاريع المشتركة بنسبة 19% مسجلة 116.95 مليون درهم مقارنة مع 98.6 مليون درهم في عام 2015
 - ارتفاع أرباح وحدة المياه المبردة الأساسية بنسبة 4.6% إلى 387.3 مليون درهم مقارنة مع 370.4 مليون درهم في العام 2015.
 - ارتفاع إيرادات المجموعة بنسبة 6% إلى مليار و279.9 مليون درهم مقارنة مع مليار و204 ملايين درهم في العام 2015.
 - ارتفاع الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 7% إلى 583.2 مليون درهم، مقارنة مع 544.7 مليون درهم في العام 2014.

الأداء التشغيلي

شهد العام 2016 إنجازاً هاماً بعدما تخطى إجمالي حجم توصيلات المجموعة حاجز المليون طن تبريد. وبلغ حجم التوصيلات الجديدة 74,034 طن تبريد ليصل الإجمالي إلى 1,048,411 طن تبريد. وبلغ حجم النمو الذي تحقق خلال العام 7%، ومثلت أبرز التوصيلات الجديدة:

- أكثر من 33,000 طن تبريد، من محطة تبريد مشروع "دبي باركس أند ريزورتس" التابعة لنا والتي بدأت العمل في الربع الثالث من عام 2016.
- محطة جديدة لخدمة مشروع أبراج نيشن على كورنيش أبوظبي، بطاقة إنتاجية 11,500 طن تبريد.
- 29,000 طن تبريد إضافية من محطات وتوصيلات جديدة في أنحاء المنطقة، منها 9,882 طن تبريد في دولة الإمارات و10,814 طن تبريد في المملكة العربية السعودية و4,417 طن تبريد في دولة قطر.

وارتفع عدد محطات تبريد المناطق التابعة للشركة من 69 إلى 71 محطة في نهاية العام 2016.

ويعد بدء توصيل مياه التبريد إلى مشروع "دبي باركس أند ريزورتس" في الوقت المحدد وفي حدود الموازنة، من أهم الفعاليات الموجودة في أجندة تبريد للعام 2016، وتم افتتاح مشروع "دبي باركس أند ريزورتس" في الربع الرابع من العام 2016، وهو أكبر المتنزهات ومدن الملاهي في المنطقة، ويستضيف أربعاً من أشهر مدن الملاهي العالمية وهي "موشن جيبب دبي" و"ليجولاند دبي" و"حدائق بوليوود دبي" و"6 فلاجز دبي" والمتوقع افتتاحها في أواخر العام 2019 بالتزامن مع افتتاح حديقة ليجولاند المائية، وسيتم ربط جميع المتنزهات داخل المشروع من خلال "ريفيرلاند دبي".

وفي العام 2016 عملنا على تخفيض الطاقة المستخدمة في التبريد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار 1.4 مليار كيلووات في الساعة، وهي طاقة كافية لإنارة 47,500 منزل في دولة الإمارات كل عام.

وتحقق هذا الانخفاض من خلال استخدام تبريد المناطق عوضاً عن مكيفات الهواء التقليدية، وهو ما ساعد على خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 700 ألف طن، أي ما يعادل القضاء على الانبعاثات من 142 ألف سيارة سنوياً.

التطورات المؤسسية

وزعت الشركة في شهر أبريل أرباحاً قدرها 6% عن السنة المالية 2015، بزيادة 20% عن أرباح العام السابق والتي بلغت نسبتها 5%، وهو ما يشكل معدل توزيع أرباح يناهز 54%، ويجعل "تبريد" ضمن الشركات الأعلى في معدل توزيع الأرباح على مستوى سوق دبي المالي.

ومع إدراك احتمال حدوث تقلبات في الأرباح، يستمر معدل توزيع الأرباح السنوية في عكس رؤية مجلس الإدارة لتوقعات الأرباح في مختلف مراحل دورة الاستثمار، بعد تلبية الالتزامات ومتطلبات الاستثمار الخاصة بالشركة.

ويهدف مجلس الإدارة إلى الاستمرار في تحقيق التوازن بين مصالح الأعمال والدائنين والمساهمين، خلال إقرار توزيعات الأرباح السنوية والاستراتيجية المالية العامة.

واستحوذت الشركة على محطة لتبريد المناطق تخدم مشروع نيشن تاورز التابع لشركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج والواقع على كورنيش أبوظبي، والذي يعتبر من المعالم البارزة في أفق إمارة أبوظبي، ويشمل التطوير: مركز تسوق نيشن جاليريا ومكاتب نيشن تاورز والوحدات السكنية في نيشن تاورز ونادي نيشن ريفيرا الشاطئي وفندق سانت ريجز أبوظبي.

وتملك محطة تبريد المناطق شركة برايم ديستريكت كولينج "برايم"، التي تأسست بموجب شراكة بين "تبريد" وإنترناشيونال كابيتال تريدينج للاستحواذ على المحطة. وتمتلك "تبريد" 75% من شركة "برايم" فيما تعود ملكية 25% منها إلى شركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج. وجرى تمويل صفقة الاستحواذ من خلال قرض بقيمة 80 مليون درهم مدته 15 عاماً حصلت عليه الشركتان من بنك الخليج الأول في أبوظبي.

مستقبل عمليات الشركة

كان 2016 عاماً مميزاً لـ "تبريد" وسنواصل النظر إلى العام الجديد بالتفاؤل نفسه.

وأصبحت "تبريد" اليوم، شركة قوية ومستقرة مالياً، معتمدة على عقود طويلة الأجل مع شركات كبيرة، ونمتلك اليوم قاعدة عملاء متنوعة في مختلف أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي في القطاعين العام والخاص، ونقوم بتزويد خدماتنا لمشاريع كبيرة ومؤثرة في نمو هذه البلاد ونثق في قدرتنا على تحقيق أداء قوي ونمو مستدام.

تقرير حوكمة الشركات للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2016

ممارسات حوكمة الشركة

عملت تبريد على تطوير نظام الحوكمة الذي يعتمد أفضل الممارسات المحلية والدولية، ويفي بجميع المتطلبات ذات الصلة التي تنص عليها تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك قانون الشركات التجارية والقرار الصادر عن رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (م/7) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة (قرار الهيئة (م/7))، حيث أن هذا القرار يسري على تبريد بصفتها شركة مدرجة في سوق دبي المالي. تقوم هيئة الأوراق المالية والسلع بالإشراف والمراقبة والتحقق من مدى امتثال تبريد بقرار الهيئة (م/7).

يخضع تقرير الحوكمة لمقتضيات المادة 50 من قرار الهيئة (م/7) بصيغته المنصوص عليها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع. ويبين هذا التقرير مدى امتثال تبريد بأحكام هذا القرار، ويورد بالتفصيل هيكل الحوكمة الشامل الذي أدرجته الشركة في الفترة الممتدة من 1 يناير 2016 إلى 31 ديسمبر 2016.

وتلخص الأجزاء التالية كيفية تطبيق تبريد لأحكام قرار الهيئة (م/7)، والتزامها بتلك الأحكام.

مجلس إدارة الشركة

(المادة 3 من قرار الهيئة (م/7))

يحدد النظام الأساسي لتبريد المسائل المتعلقة بتعيين مجلس الإدارة والأدوار المنوطة به ومسؤولياته.

روعي التناسب في فئات عضوية المجلس للوفاء بالمعايير التي حددها قرار الهيئة (م/7) خلال العام 2016 وذلك في ما يتعلق بالأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، إلى جانب المهارات والخبرات والقدرات المناسبة لعضوية المجلس.

رئيس مجلس الإدارة

(المواد 4 و42 من قرار الهيئة (م/7))

ترأس سعادة وليد المقرب المهيري المجلس في عام 2016، وهو من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين ويتمتع بخبرة واسعة في الشركات والمجالات المحلية والدولية.

حرص رئيس مجلس الإدارة على المشاركة الفاعلة للمجلس خلال الاجتماعات وعلى أن يعمل كل عضو في المجلس بشكل يخدم مصالح تبريد ومساهميها. ويقوم رئيس المجلس بالنظر في ووضع جدول أعمال إجتماعات مجلس الإدارة والإشراف على التواصل بين أعضاء المجلس والمساهمين وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس.

أعضاء مجلس الإدارة

(المواد 11، 40، 43، 44 و45 من قرار الهيئة (م/7))

يتمتع أعضاء المجلس بمهارات وخبرات متنوعة، وتتمثل مهامهم في التصرف بما يخدم المصلحة العليا لتبريد ومساهميها، والتثبت من قيام الإدارة بإنشاء أنظمة وإجراءات تهدف إلى التقيد باللوائح والقوانين ومتطلبات التشغيل الخاصة بتبريد.

يتنبأ المجلس من قيام الإدارة بتزويده بالمعلومات الوافية في الوقت المناسب والتي تمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة التي تؤثر في توجه الشركة. يشارك الأعضاء في اجتماعات المجلس لإبداء الآراء المستقلة حول القضايا الاستراتيجية والسياسات، والشؤون المحاسبية، والموارد والمبادئ السلوكية المطلوبة كما يتابع المجلس أداء الشركة من خلال النظر في الأهداف الاستراتيجية الموضوعية.

يقوم أعضاء المجلس سنوياً بتقديم ما يثبت استقلاليتهم وحفاظهم على سرية المعلومات وإفصاحهم عن أي تداول في الأسهم وتفصيل المناصب التي يشغلونها في الشركات المساهمة العامة والمؤسسات الأخرى.

مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

(المادة 21 من الهيئة (م/7))

يجيز النظام الأساسي إقرار حصة من الأرباح كمكافأة لأعضاء المجلس رهناً بموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

لجان مجلس الإدارة

(المادة 46 من قرار الهيئة (م/7))

قام المجلس بتشكيل اللجان الأربع التالية:

1. لجنة التدقيق؛
2. لجنة الترشيحات والمكافآت؛
3. اللجنة المالية؛ و
4. لجنة المشاريع.

يعتبر تشكيل لجنة التدقيق (المفصلة أدناه) ولجنة الترشيحات والمكافآت إلزامياً بموجب قرار الهيئة (م/7).

تُراجع اللجنة المالية وتصادق على جميع المسائل التي من شأنها أن تحدث تأثيراً بالغاً على الموارد المالية لتبريد وذلك قبل تقديم تلك المسائل للحصول على موافقة المجلس. ويشمل ذلك عمليات الاقتراض، وترتيبات التحوط، ودراسات الجدوى للمشاريع الهامة، وإعداد التقارير المالية والميزانيات.

تتحقق لجنة المشاريع من جدوى المشاريع وتضمن خضوعها لأعلى مستويات التدقيق قبل تقديمها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.

لجنة التدقيق

(المادة 49 من قرار الهيئة (م/7))

قام المجلس بتشكيل لجنة تدقيق فاعلة، تراجع البيانات المالية، وتحدد وتوصي بالتغييرات على الأنظمة المالية لتبريد، وتعين وتحافظ على العلاقة المناسبة مع مدققي الحسابات الخارجيين للشركة. كما تشرف اللجنة على نشاط الرقابة الداخلية والمخاطر ومسئولة عن الموافقة على التوصيات التي من شأنها تحسين الرقابة الداخلية.

الرقابة الداخلية

(المادة 50 من قرار الهيئة (م/7))

إن مهمة الرقابة الداخلية منوطة بالمجلس وتقدم المشورة المستقلة والموضوعية والموثوقة، فضلاً عن ضمان بيئة ضوابط داخلية للمجلس ولجنة التدقيق والإدارة العليا بهدف مساعدتهم في تادية مهامهم والواجبات المسندة إليهم.

يضمن المجلس فاعلية الضوابط الداخلية من خلال مراجعة أعمال لجنة التدقيق والتعامل مع قضايا المخاطر والتحكم بها والتأكد على ضرورة مناقشة قضايا المخاطر والرقابة الداخلية في كل اجتماع من اجتماعات المجلس. ويضمن المجلس أيضاً قيام إدارة الرقابة الداخلية بمراجعات داخلية سنوياً.

مدقق الحسابات الخارجي

(المادة 36 من قرار الهيئة (م/7))

بناءً على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة عينت الجمعية العمومية السادة/ ديلويت آند توش مدققاً خارجياً لحسابات تبريد وذلك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد

عام 2016. ويعمل مجلس الإدارة على أن يظل المدقق الخارجي مستقلاً عن الشركة، ويتمتع بصلاحيات واسعة لرفع التقارير إلى الجمعية العمومية والهيئات التنظيمية.

تفويض المجلس للإدارة

(المادة 9 من قرار الهيئة (م/7))

يقدم المجلس إلى الإدارة العليا لتبريد الإرشادات والتوجيهات الرامية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويوكل إليها مهمة القيام بالأنشطة اليومية. كما يقدم المجلس توجيهاته من خلال التفويضات التالية التي تشكل مجتمعة تفويض السلطة إلى الإدارة:

- أ. الخطة الإستراتيجية الخمسية؛
- ب. سياسات تبريد المعتمدة من المجلس؛
- ت. الميزانية السنوية؛
- ث. مؤشرات الأداء الأساسية؛
- ج. وثائق تفويض السلطة؛
- ح. تقارير دورية لقياس الأداء مقارنة بالأهداف؛ و
- خ. بيان خطي بالمهام المطلوبة من الإدارة والمفصلة في دليل إجراءات حوكمة الشركات.

حقوق المساهمين

(المواد 33 و34 من قرار الهيئة (م/7))

يلتزم المجلس بالحفاظ على أعلى المعايير في ما يتعلق بحقوق المساهمين. ويرد هذا الالتزام في دليل إجراءات حوكمة الشركات حيث أنشأت تبريد وسيلة للتواصل مع المساهمين وتعاقدت مع سوق دبي المالي الذي يتولى توزيع الأرباح على المساهمين كما تعاقدت مع بنك أبوظبي الوطني الذي يتولى مهمة التواصل مع المساهمين عند انعقاد الجمعيات العمومية.

إن الغرض من التواصل مع المساهمين ودور كل من سوق دبي المالي وبنك أبوظبي الوطني في هذا الإطار هو ضمان حصول كل مساهم على التقارير المالية والمعلومات ذات الصلة، والإخطارات لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية، والتأكد من وصول الأرباح الموزعة عند اعتمادها إلى كل مساهم في الوقت المحدد.

يفضّل النظام الأساسي لتبريد حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات والتصويت والمشاركة في الاجتماعات والاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمرشحين لعضوية المجلس.

قواعد السلوك المهني

(المادة 34 من قرار الهيئة (م/7))

توضح مدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بتبريد نمط السلوك الذي يتوقع المجلس أن يلتزم به موظفو تبريد في التعامل مع بعضهم البعض ومع القانون والعملاء والموردين وأصحاب المصالح والمجتمع.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين الشركة الوطنية للتبريد المركزي – شركة مساهمة عامة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة للشركة الوطنية للتبريد المركزي – شركة مساهمة عامة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للشركة الوطنية للتبريد المركزي – شركة مساهمة عامة (“الشركة”) وشركاتها التابعة (ويشار إليها معاً بـ “المجموعة”) والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2016، وكل من بيانات الربح أو الخسارة، الدخل الشامل الآخر الموحد، التغيرات في حقوق المساهمين الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين “قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين” وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الأنبوية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة المالية الحالية. لقد قمنا بمناقشة أمور التدقيق الرئيسية مع لجنة التدقيق، ولكنها لا تشمل جميع الأمور التي تم تحديدها من خلال تدقيقنا والتي تم مناقشتها مع اللجنة. في الصفحات التالية، تم توضيح أمور التدقيق الرئيسية التي حددناها وكذلك ملخص بإجراءات التدقيق التي قمنا بها للتعاطي مع هذه الأمور.

وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

القيمة المدرجة للممتلكات والمحطات والمعدات والموجودات غير الملموسة، بما في ذلك الشهرة

لدى المجموعة ممتلكات ومحطات ومعدات بقيمة تبلغ 3,845,225 ألف درهم كما هو مبين في إيضاح 11 وموجودات غير ملموسة بقيمة تبلغ 27,710 ألف درهم كما هو مبين في إيضاح 14 التي تمثل الأرصدة الهامة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد.

يتطلب تقييم القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات تقديرات هامة كما هو مبين في إيضاح 5/2 في تحديد الافتراضات الرئيسية لدعم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأعمال والاستفادة من الموجودات ذات العلاقة.

كجزء من إجراءات التدقيق قمنا بـ:

- الإستعانة بخبراء التقييم الداخلي وفريق الإستشارات المحاسبية التقنية الداخلي لدينا؛
- تقييم فيما إذا كان النموذج المستخدم من قبل الإدارة لإحتساب القيمة في الإستخدام لكل وحدة

- منتجة للنقد يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إنخفاض في قيمة الموجودات؛
- الحصول على وتحليل التقييم المالي لإنخفاض القيمة المعد من قبل الإدارة لكل أصل لتحديد فيما إذا كان معقول وموثق؛
- تحليل معدلات الخصم ومتوسط التكلفة المرجح لرأس المال المحتسبة من قبل الإدارة للمقارنة والتحقق من إحتسابات الإدارة؛
- مراجعة معقولة معدلات النمو؛
- تقييم معقولة الافتراضات الرئيسية للتدفق النقدي؛ و
- قمنا بتحليل الحساسية حول الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سوف يكون مطلوب نتيجة أية تغييرات إضافية في إنخفاض القيمة إما بشكل فردي أو بشكل جماعي.

تصنيف موجودات المحطة كعقد إيجار تمويلي

خلال السنة، قامت الشركة ببناء محطة تبريد جديدة لعميل قائم. وقعت الشركة اتفاقية تبريد مع هذا العميل لمدة تعاقدية قدرها 20 سنة. بما أن الإتفاقية تحول بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية المحطة المحددة إلى العميل، فقد قامت الإدارة بالتقييم والإستنتاج بأن هذا الترتيب هو عقد إيجار تمويلي كما هو مبين في إيضاح رقم 16 حول البيانات المالية الموحدة.

نتيجة لأهمية هذا الحكم، فقد تم إعتبره هذه كأمر تدقيق رئيسي.

كجزء من إجراءات التدقيق قمنا بـ:

- الإستعانة بخبراء التقييم الداخلي لدينا؛
- مراجعة الإتفاقية المنفذة مع العميل لتقديم خدمات التبريد المطلوبة؛
- مراجعة متطلبات تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 4، “تحديد فيما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار”.
- تقييم تصنيف عقد الإيجار في الترتيب من خلال مراجعة شروط عقد الإيجار وتقرير تقييم طرف ثالث؛
- تحليل الفائدة الضمنية ومعدل الخصم الذي تم إحتسابه من قبل الإدارة؛
- مراجعة إحتساب الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار؛
- تقييم مدى معقولة الافتراضات الرئيسية المستخدمة في إحتساب الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار؛ و
- تقييم مدى ملائمة المكسب المعترف به عند الاعتراف بعقد تأجير تمويلي؛

مخصص عقود مكلفة

أبرمت المجموعة ترتيبات تعاقدية تخضع لتعديل “مؤشر سعر المستهلك” الذي يمكن أن يؤثر على تطبيق ربحية هذه الترتيبات. قامت الإدارة بتقييم فيما إذا كان تأثير هذه العوامل على العقود قد يجعلها مكلفة.

تقوم الإدارة بعمل تقييم سنوي لمعرفة تأثير مؤشر سعر المستهلك على هذه الترتيبات وتسجيل المخصص وفقاً لذلك.

تم إدراج إفصاحات الإدارة فيما يتعلق بمخصص العقود المكلفة في إيضاح 27 حول البيانات المالية الموحدة.

تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- اختبار تحديد واكتمال العقود المكلفة من خلال مناقشات مع الإدارة، الإطلاع على محاضر مجلس الإدارة، الحصول على وقراءة العقود الهامة الجديدة خلال السنة واختبار افتراضات الإدارة لجميع العقود التي تجاوزت فيها التكاليف الإيرادات لتحديد فيما إذا كانت العقود مكلفة؛
- اختبار تقييم مخصصات العقود المكلفة من خلال تقييم فيما إذا كان قد تم تطبيق الأحكام والافتراضات بشكل مناسب في تحديد التكاليف التي لا يمكن تجنبها لمقابلة الإلتزام وتقدير المنافع المتوقع إستلامها بموجب العقد؛
- القيام بإجراءات التدقيق على نموذج التدفق النقدي المعد من قبل الإدارة وذلك لتقييم مدى دقة المخصص. لقد قمنا بمراجعة وفحص الافتراضات الرئيسية المستخدمة في إعداد النموذج؛ و
- مراجعة آلية التسعير في العقود مع العميل للإطلاع على مزيد من الإنباتات للمدخلات والافتراضات المستخدمة في نموذج التدفق النقدي.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مدقق الحسابات بالإضافة إلى تقرير الإنجازات قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات بالإضافة إلى تقرير الرئيسية لسنة 2016، نظرة عامة حول سنة 2016 وتقرير التقييمين على الحوكمة التي نتوقع الحصول عليها بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو إذا اتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهريّة.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء جوهريّة في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصّل عنه في هذا الشأن.

إذا استنتجنا وجود أخطاء جوهريّة في تقرير الإنجازات الرئيسية لسنة 2016، نظرة عامة حول سنة 2016 وتقرير القيمين على الحوكمة، عند الإفصاح عنها، فإنه يتعين علينا إخطار القيمين على الحوكمة بذلك وتحديد ما إذا كانت هناك مخالفات ينبغي الإفصاح عنها وفقاً لمعايير التدقيق.

مسؤوليات الادارة والقيمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً لنظامها الأساسي وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وكذلك من وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكّنها من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمجموعة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي

خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهريّة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت أو أنشطة الأعمال لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، إن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، من قبل مدقق حسابات آخر الذي كان تقريره حولها المؤرخ في 31 يناير 2016 غير معدل.

افصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بأن:

1. أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
2. تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهريّة بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
3. أن الشركة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛

4. أن المعلومات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للشركة؛
5. كما هو مبين في إيضاح 9 و 13 حول البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بالإستثمار في شركة تابعة وشركة إئتلاف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛
6. يبين الإيضاح رقم 28 الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأحكام التي تم بموجبها إبرام هذه المعاملات؛ و
7. أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت إنتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد إرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 أو لعقد الشركة أو لنظامها الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2016.

بتوقيع
راما بادمانابها أشاريا
دبلويت آند توش (الشرق الأوسط)
رقم القيد 701

29 يناير 2017 | أبوظبي

إيضاحات	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
الإيرادات	1,279,853	1,204,008
تكاليف التشغيل	(681,979)	(643,393)
الربح الإجمالي	597,874	560,615
مصاريف إدارية ومصاريف أخرى	(192,543)	(177,918)
الربح التشغيلي	405,331	382,697
تكاليف التمويل	(155,959)	(138,987)
إيرادات التمويل	394	1,438
أرباح و خسائر أخرى	4,986	4,203
حصة الشركة من نتائج شركات زميلة و شركات ائتلاف	116,950	98,660
ربح السنة	371,702	348,011
عائد إلى:		
حاملي الاسهم العادية للشركة الأم	367,362	345,345
حقوق الملكية غير المسيطرة	4,340	2,666
	371,702	348,011
العائد الأساسي والمخفض للسهم		
العائد إلى حاملي الأسهم العادية للشركة الأم (درهم)	0.14	0.11

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
ربح السنة	371,702	348,011
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الربح أو الخسارة:		
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة	-	(7,125)
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الربح أو الخسارة:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية لتحوط التدفقات النقدية	(390)	25,897
حصة في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية لتحوط التدفقات النقدية في شركة زميلة و شركة ائتلاف	2,958	(3,631)
فروقات سعر الصرف الناتجة عن تحويل العمليات الأجنبية	(142)	(15)
مجموع الدخل الشامل الآخر	2,426	15,126
إجمالي الدخل الشامل للسنة	374,128	363,137
العائد إلى:		
حاملي أسهم الشركة الأم	369,788	360,471
حقوق غير مسيطرة	4,340	2,666
	374,128	363,137

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءًا من هذه البيانات المالية الموحدة.

2015	2016	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
ألف درهم	ألف درهم		
348,011	371,702		ربح السنة
			تعديلات غير نقدية لتسوية ربح السنة مع صافي التدفقات النقدية:
119,900	129,423	11	استهلاك ممتلكات ومحطات ومعدات
-	9,886		إنخفاض قيمة الشهرة
(187,994)	(185,587)	3 و 16	إيرادات عقود إيجارات تمويلية
(98,660)	(116,950)	12 و 13	حصة من نتائج شركات زميلة و شركات إئتلاف
(452)	1,573	26	صافي الحركة في مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
(4,203)	(38,297)		أرباح وخسائر أخرى
-	14,200		مخصص مخزون بطيء الحركة
(1,438)	(394)		إيرادات الفوائد
138,987	155,959	5	تكاليف تمويل
			تعديلات في رأس المال العامل:
			المخزون
(2,111)	(2,534)		نم مدينة ومصاريف مدفوعة مقدماً
79,675	10,800		نم دائنة، مستحقات ومخصصات
(9,728)	(23,150)		دفعات إيجار مستلمة
230,069	234,002	16	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(7,125)	(7,125)	8	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
604,931	553,508		
			الأنشطة الاستثمارية
252,674	-	19	ودائع نقدية بتاريخ استحقاق لاكثر من ثلاثة أشهر
(112,957)	(132,598)	11	شراء ممتلكات ومحطات ومعدات
-	(91,837)	12 و 13	استثمارات في شركات إئتلاف
-	29,000		أرباح موزعة من شركة إئتلاف
33,476	47,257	12	أرباح موزعة من شركة زميلة
(176,738)	(63,053)		دفعات لأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
1,311	345		فوائد مستلمة
11,429	11,224	18	متحصلات من إستبعاد موجودات محتفظ به للبيع
9,195	(199,662)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
1,035,274	455,540	23	قروض وسلغيات مستلمة تحمل فائدة
(209,668)	(232,593)		تسديد قروض وسلغيات تحمل فائدة
(1,000,000)	-	24	إعادة شراء سندات الإلزامية التحويل I ب
(103,517)	(86,444)	24	قسمة نقدية مدفوعة على السندات الإلزامية التحويل
(5,762)	(6,341)		الدفعات مقابل التزامات بموجب إيجارات تمويلية
(108,688)	(121,469)		فوائد مدفوعة
(12,629)	(4,221)		رسوم اتفاقيات مدفوعة
-	7,588		رأس مال إضافي مدفوع من قبل أطراف غير المسيطرة
(173,684)	(162,932)	8	أرباح موزعة لحاملي الأسهم العادية
(7,264)	(6,459)		أرباح موزعة لحقوق غير المسيطرة والمساهمين
(585,938)	(157,331)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
28,188	196,515		صافي الزيادة في النقد وما يعادله
165,258	193,446		النقد وما يعادله في 1 يناير
193,446	389,961	19	النقد وما يعادله في 31 ديسمبر

المعاملات غير النقدية مبينة في إيضاح 28.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 الأنشطة

إن الشركة الوطنية للتبريد المركزي - ش.م.ع ("تبريد" أو "الشركة") هي شركة مساهمة عامة، مسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة عملاً بالقانون الإتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ، ومدرجة في سوق دبي للأوراق المالية، وهي تابعة لشركة مبادلة للتنمية ش.م.ع. (إم.دي.سي. "أو" الشركة الأم). ان النشاطات الرئيسية للشركة والشركات التابعة لها ("المجموعة") هي توزيع المياه المبردة، تشغيل وصيانة المحطات، بناء شبكات ثانوية، صناعة الأنابيب العازلة والاستشارة في التصميم والاشراف. تم عرض النشاطات الرئيسية للشركات التابعة في إيضاح رقم 9 للبيانات المالية الموحدة.

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. 32444، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

قامت الشركة بتعديل نظامها الأساسي ليتوافق مع القانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لسنة 2015 ("قانون الشركات") ومع أفضل الممارسات التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع. وقد تمت الموافقة على التعديل الأول من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في تاريخ 2 مارس 2016، فيما تمت الموافقة على التعديلات الأخرى من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في تاريخ 15 يناير 2017.

لم تقم المجموعة بأية مساهمات إجتماعية خلال السنة.

تم اعتماد إصدار البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 29 يناير 2017 .

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS") الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ووفقاً للشروط المطبقة للقوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة .

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء مشتقات الأدوات المالية و التي تم قياسها بالقيمة العادلة. لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("درهم") والتي تمثل العملة الوظيفية للمجموعة. تم الإفصاح عن جميع القيم إلى أقرب ألف درهم إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

2.2 أساس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لتبريد والشركات التابعة لها ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2016. يتم تحقيق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لديها الحق في العائدات المتغيرة الناتجة من تعاملها مع الجهة المستثمر فيها، ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الجهة المستثمر فيها. وبشكل خاص، تقوم المجموعة بالسيطرة على الجهة المستثمر فيها في حال، و فقط في حال أن للمجموعة:

- سيطرة على الجهة المستثمر فيها (أي، الحقوق الحالية التي تعطيها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر فيها)
- التعرض، أو الحقوق في العائدات المتغيرة الناجمة عن تعاملها مع الجهة المستثمر فيها؛ و
- المقدرة على استخدام سيطرتها على الجهة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها

عموماً، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تؤدي إلى السيطرة. لدعم هذا الافتراض، وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية التصويت أو حقوق ماثلة في الجهة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها صلاحية سلطة على الجهة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:

- الاتفاقيات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين في الجهة المستثمر فيها
- الحقوق الناتجة من الاتفاقيات التعاقدية الأخرى
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على جهة مستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد شركة تابعة عندما تحصل المجموعة على سيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم إدراج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد منذ التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة إلى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر وكافة مكونات الدخل الشامل الآخر إلى حاملي أسهم الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو نتج ذلك عن عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بهدف توافق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب أي تغيير في حصة ملكية شركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق المساهمين.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة)، والمطلوبات، الحقوق غير المسيطرة والمكونات الأخرى من حقوق الملكية، في حين يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي الاعتبار المحول والذي يتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ومبلغ أي حقوق غير مسيطرة في الجهة المستحوذ عليها. لكل دمج أعمال، تقوم المجموعة باختيار إما قياس الحقوق غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي الموجودات القابلة للتحديد للجهة المستحوذ عليها. يتم تحميل التكاليف المتعلقة بالاستحواذ عند تكديدها ويتم إدراجها في المصاريف الإدارية.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ أعمال، تقوم بتقييم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة لغرض التصنيف والتعيين المناسب بما يتوافق مع الشروط المتعاقد عليها والظروف الاقتصادية والظروف المتعلقة بها كما في تاريخ الاستحواذ. يتضمن هذا فصل المشتقات الضمنية في العقود من قبل الشركة المستحوذ.

دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، (وهي إجمالي الزيادة في اعتبارات الشراء المحولة والمبلغ المدرج للحقوق غير المسيطرة) وأي حقوق سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات المستحوذ القابلة للتحديد والالتزامات المفترضة. إذا كانت القيمة العادلة لـصافي الموجودات المستحوذ تزيد عن إجمالي الاعتبار المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد قامت بتحديد جميع الموجودات المستحوذ بشكل صحيح وجميع المطلوبات المفترضة وتراجع الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم إدراجها في تاريخ الاستحواذ. إذا كانت إعادة التقييم لا تزال تؤدي إلى زيادة في القيمة العادلة لـصافي الموجودات المستحوذ على إجمالي الاعتبار المحول، عندها يتم إدراج الربح في الربح أو الخسارة.

بعد الإدراج المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. ويهدف إختيار الانخفاض في القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذ من دمج الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على كل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد والتي من المتوقع أن تستفيد من عملية الدمج، بغض النظر عن إذا ما تم تعيين موجودات ومطلوبات الجهة المستحوذ عليها الأخرى لهذه الوحدات.

حيث يتم تخصيص الشهرة للوحدة المولدة للنقد ويتم استبعاد جزء من العمليات ضمن تلك الوحدة، فيتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة ضمن القيم الدفترية للعمليات عند تحديد الأرباح أو الخسائر على الاستبعاد. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الظروف بناءً على القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المتبقي من الوحدة المولدة للنقد.

إدراج الإيرادات

يتم قيد المبيعات عندما تنتقل مخاطر ومناقص ملكية البضائع إلى المشتري، عادة عند استلام البضائع، ويمكن قياس قيمة الإيرادات بشكل موثوق. تتكون مبيعات المياه المبردة من إيرادات الكميات المتاحة والكميات المتغيرة المقدمة للملاء، ويتم إدراج الإيرادات عند تقديم الخدمة.

يجب أن يتم استيفاء معايير الإدراج المحددة والمشروحة أدناه قبل إدراج الإيرادات.

تقديم الخدمات

يتم إدراج الإيرادات من خدمات عقود الإشراف عند تقديم خدمة الإشراف. وتدرج الإيرادات المتعلقة بخدمات عقود الدراسة والتصميم بالإشارة إلى مرحلة إنجاز العقود عندما:

- 1) يرجح تدفق الفوائد الإقتصادية المرتبطة بالعقد إلى المجموعة،
- 2) يمكن عمل تقدير موثوق به لتكاليف العقد،
- 3) تكون المجموعة واثقة من تحصيل المبلغ المدرج.

عندما تتوصل المجموعة إلى أن اتفاقاً مع عميل يحتوي على التأجير التمويلي، يتم إدراج دفعات الإيجار كإيرادات تمويل باستخدام نسبة عائد تعطي نسبة عائد على الاستثمار دورية ثابتة في كل عام. يتم إدراج إيرادات الفوائد من مديني التأجير التمويلي ضمن الإيرادات نظراً لطبيعتها التشغيلية.

إيرادات الفائدة

تدرج إيرادات الفوائد، بما فيها إيرادات الفوائد على عقود التأجير التمويلي المدينة، عند استحقاقها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي تخفض به المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال الأعمار المتوقعة للأدوات المالية بحيث يصل مجموعها إلى القيمة الدفترية الصافية للأصل المالي.

رسوم التوصيل

يتم إدراج رسوم التوصيل على أساس مبدأ القسط الثابت طوال مدة العقد مع العميل إلا إذا كانت خدمة التوصيل تمثل خدمة منفصلة قابلة للتحديد، وتستوفي معايير أخرى للاعتراف بها مقدماً في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

إيجارات عقود الإيجار

يتم تصنيف الإيجارات عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع المخاطر والفوائد المتعلقة بملكية الموجودات كإيجارات تشغيلية. يتم إضافة التكاليف المبدئية المباشرة التي تم تكبدها في مفاوضة إيجارات التشغيل إلى القيمة الدفترية للأصل المستأجر ويتم إدراجها طوال مدة العقد على نفس أسس الدخل من الإيجارات. يتم إدراج الإيجارات العرضية كإيرادات في الفترة التي يتم اكتسابها فيها. عندما تحدد المجموعة بأن اتفاقيات خدمات التبريد تتضمن إيجارات تشغيل، فإنه يتم إدراج مدفوعات السعة كإيجارات عقود تشغيل على أساس منظم بناءً على السعة التي تم توفيرها للعميل خلال السنة. يتم احتساب إيرادات الإيجار الناشئة عن عقود التشغيل على محطات تبريد المياه على مبدأ القسط الثابت طوال مدة عقد الإيجار، وتدرج في بند الإيرادات نظراً لطبيعتها التشغيلية.

العملات الأجنبية

تم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات (الدهرم)، وهي العملة التي تتداول بها الشركة الأم وتعرض بها البيانات المالية. إنَّ العملة المتداولة هي العملة المستخدمة في البيئة الإقتصادية الأساسية حيث تمارس الشركة أعمالها. تقوم كل شركة في المجموعة بتحديد العملة المتداولة الخاصة بها ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام تلك العملة. تستخدم المجموعة الطريقة المباشرة للتوحيد وعند استبعاد عملية أجنبية، يعكس الربح أو الخسارة المعاد تصنيفها في الأرباح أو الخسائر المبلغ الناتج من استخدام تلك الطريقة.

(أ) التعاملات والأرصدة

يتم قيد التعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً من قبل شركات المجموعة بسعر الصرف السائد عند تاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى العملة المتداولة باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم تحويل جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد باستثناء البنود النقدية التي توفر تحوطاً فعلاً لصادفي الاستثمار في عملية أجنبية. يتم إدراج هذه البنود المالية في بيان الدخل الشامل إلى أن يتم استبعاد صادفي الاستثمار عندها يتم إدراجها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها على أساس التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام معدلات التحويل عند تاريخ المعاملات المبدئي. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام معدلات الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

العملات الأجنبية (تتمة)*(أ) التعاملات والأرصدة (تتمة)*

يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بما يتماشى مع إدراج الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للبيد (أي فروق التحويل على البنود التي يتم إدراج أرباح أو خسائر قيمتها العادلة في الدخل الشامل الآخر أو الربح أو الخسارة ويتم إدراجها كذلك في الدخل الشامل الآخر أو الربح أو الخسارة، على التوالي).

(ب) شركات المجموعة

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الخاصة بالعمليات الأجنبية إلى درهم الإمارات باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي، وتحويل بيانات الدخل باستخدام سعر الصرف المتوسط المرجح خلال العام. تدرج فروقات سعر الصرف الناتجة عن التحويل في بيان الدخل الشامل الموحد. عند استبعاد عملية أجنبية، فإنه يتم إدراج المبلغ المتراكم المؤجل والمدرج ضمن حقوق المساهمين والمتعلق بتلك العملية الأجنبية المحددة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يتم التعامل مع أي شهرة ناتجة عن الاستحواذ على عملية أجنبية وأي تعديلات في القيمة العادلة للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة عن عملية الاستحواذ كموجودات ومطلوبات العملية الأجنبية ويتم تحويلها حسب معدل الصرف السائد في تاريخ التقارير المالية.

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

يتم قيد الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ على أساس التكلفة المتكبدة من قبل المجموعة لتشييد المحطات وشبكات التوزيع، ويتم رسملة التكاليف المخصصة المتعلقة مباشرة ببناء الموجودات. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى نوع الموجودات المناسب ويتم حساب الاستهلاك عليها وفقاً لسياسات المجموعة عندما يتم الانتهاء من بناء الموجودات ووضعها قيد الاستخدام.

تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض التي يمكن نسبتها مباشرة لاستحواذ أو بناء أصل مؤهل (صافي إيرادات الفوائد من الاستثمار المؤقت للقروض) كجزء من تكلفة الأصل حتى يصبح الأصل جاهزاً للإستخدام. تدرج تكاليف الاقتراض المتعلقة بالمشاريع المكتملة أو المعلقة أو التي لا يمكن نسبتها إلى موجودات مؤهلة ضمن مصاريف الفترة وذلك عند تكبدها.

تتوقف الشركة عن رسملة تكاليف الإقتراض بالنسبة للمحطات وموجودات التوزيع التي تعمل جزئياً، عندما تكتمل جميع الأنشطة اللازمة لإعداد الموجودات لاستخدامها الفعلي.

ممتلكات ومحطات ومعدات

يتم قيد أعمال الإنشاء قيد التنفيذ والممتلكات والمحطات والمعدات بسعر التكلفة المخصوم منه الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تشمل التكلفة على تكلفة استبدال جزء من المحطة والمعدات، عند تكبد تلك التكلفة، في حال استيفائها لشروط الإدراج. وبالمثل، فإنه عند إجراء فحص رئيسي، يتم إدراج قيمة الفحص ضمن تكلفة الممتلكات والمحطات والمعدات في حال استيفاء شروط الإدراج. يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والتصليح الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها. لا يتم إدراج قيمة استهلاك للأراضي. يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

المحطات والموجودات المكتملة ذات العلاقة	على مدى 30 سنة
المباني	على مدى 50 سنة
شبكات التوزيع	على مدى 50 سنة
أثاث وتركيبات	على مدى 3 إلى 4 سنوات
معدات وأجهزة مكتتبية	على مدى 3 إلى 4 سنوات
سيارات	على مدى 4 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق الاستهلاك للممتلكات والمحطات والمعدات في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها بأثر مستقبلي، إذا كان ذلك ممكناً.

تقوم المجموعة دورياً بإجراء إصلاح رئيسي على محطات تبريد المناطق. وعند الانتهاء من كل اصلاح يتم إدراج تكلفته بالقيمة الدفترية حسب البند ضمن الممتلكات والمحطات والمعدات، ويعامل كاستبدال إذا استوفت التكلفة متطلبات الإدراج. يتم استهلاك التكلفة على مدى الفترة حتى تاريخ الإصلاح الرئيسي القادم.

يتم استبعاد بنود الممتلكات والمحطات والمعدات وأي جزء جوهرى تم إدراجه سابقاً عند بيعها أو عندما لا تكون هناك فائدة اقتصادية مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من استبعادها. يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الأصل (والتي يتم احتسابها كالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد وقيمة الأصل الدفترية) في بيان الربح أو الخسارة الموحد في السنة التي يتم فيها استبعاد ذلك الأصل.

عقود التأجير

إنّ تحديد ما إذا كانت الاتفاقية عبارة عن إيجار (أو تتضمن) علاقة إيجار يعتمد على بنود الاتفاقية عند تاريخ البدء بها، وعمّا إذا كان الإيفاء بالاتفاقية يتوقف على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة، أو أنّ الاتفاقية تعطي الحق باستخدام الأصل.

المجموعة كمستأجر

يتم رسملة عقود التأجير التمويلية التي تنقل إلى المجموعة جميع المخاطر والفوائد الرئيسية للبند المستأجر على أساس القيمة العادلة للأصل عند بداية عقد التأجير أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير، أيهما أقل. تقسم مدفوعات عقد التأجير بين تكاليف التمويل وتخفيض مطلوبات عقد التأجير لتحقيق فائدة ثابتة على الرصيد المتبقي للمطلوبات. تظهر تكاليف التمويل في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يتم حساب استهلاك الموجودات المؤجرة المرسملة على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل لفترة العقد، أيهما أقل، وذلك إذا لم يكن هناك درجة معقولة من اليقين لتحويل الملكية إلى المجموعة في نهاية فترة التأجير.

عقود التأجير (تتمة)**المجموعة كمستأجر (تتمة)**

تُدرج دفعات الإيجار التشغيلية كمصروف ضمن بيان الربح أو الخسارة الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

المجموعة كمؤجر - عقود إيجارات تمويلية

تعتبر المجموعة أي اتفاق على أنه عقد إيجار تمويلي حين تقوم بنقل المخاطر والفوائد المتعلقة بملكية الموجودات من خلال الترتيبات التعاقدية للعميل. وتسجل المبالغ المستحقة من المستأجر في بيان المركز المالي كموجودات تمويلية (عقود إيجارات تمويلية مدينة) بقيمة صافي الاستثمارات وذلك بعد احتساب مخصص الإنخفاض.

المجموعة كمؤجر - إيجارات تشغيلية

تصنف عقود الإيجارات التي لا يتم تحويل جميع المخاطر والفوائد لملكية الموجودات على أنها إيجارات تشغيلية.

استثمارات في الشركات الزميلة وشركات الائتلاف

إن الشركة الزميلة هي شركة تتمتع المجموعة بنفوذ جوهري عليها. إنّ النفوذ الجوهري هو المقدرة على المساهمة في القرارات المالية والتشغيلية للجهة المستثمر فيها، وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

إنّ شركة الإئتلاف هي نوع من الإتفاقيات المشتركة حيث يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الإتفاقية حقوق في صافي موجودات شركة الإئتلاف. إنّ السيطرة المشتركة هي المشاركة في السيطرة على اتفاقية بموجب عقد، وتوجد فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات حول الأنشطة ذات الصلة موافقةً جماعية من الأطراف التي تتشارك السيطرة.

إنّ الإعترارات التي يتم وضعها عند تحديد النفوذ الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الإعترارات المتطلبة لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة وشركات الإئتلاف باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة الإئتلاف مبدئياً بقيمة التكلفة. يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لإدراج التغييرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة أو شركة الإئتلاف منذ تاريخ الشراء. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو شركة الإئتلاف ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو إختبارها بشكل فردي للإنخفاض في القيمة. يعكس بيان الربح أو الخسارة حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة وشركات الإئتلاف. يتم عرض أي تغيير في الدخل الشامل الآخر للجهات المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة.

استثمارات في الشركات الزميلة وشركات الائتلاف (تتمة)

بالإضافة إلى ذلك، عندما يتم إدراج أي تغيير مباشرة في حقوق مساهمي الشركة الزميلة أو شركة الائتلاف، تقوم المجموعة بإدراج حصتها من التغييرات، عندما يكون مناسباً، في بيان التغييرات في حقوق المساهمين. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة والناجمة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو شركة الائتلاف. وتقتصر الأرباح والخسائر المدرجة على حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو شركة الائتلاف.

يتم إدراج حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الزميلة وشركة الائتلاف في بيان الربح أو الخسارة الموحد خارج الأرباح التشغيلية. يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة أو شركة الائتلاف لنفس الفترة المالية للمجموعة، ويتم إجراء التعديلات بهدف توفيق السياسات المحاسبية للشركة أو شركة الائتلاف مع سياسات المجموعة عند الضرورة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية المحاسبية، تحدد المجموعة فيما إذا كان من الضروري إدراج خسائر ناتجة عن انخفاض قيمة استثمارات المجموعة في الشركة الزميلة أو شركة الائتلاف. تحدد المجموعة عند تاريخ كل بيان مركز مالي إذا ما كان هناك دليل موضوعي يشير إلى انخفاض قيمة استثمارها في الشركة الزميلة أو شركة الائتلاف. في هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض كالفارق بين القيمة القابلة للإسترداد للشركة الزميلة أو شركة الائتلاف وقيمتها الدفترية، ومن ثم تقوم بإدراج في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

في حالة فقدان النفوذ الجوهري على الشركة الزميلة أو السيطرة المشتركة على شركة الائتلاف، تقوم المجموعة بقياس وإدراج الاستثمار المتبقي حسب قيمته العادلة. ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو شركة الائتلاف، عند فقدان النفوذ الجوهري أو السيطرة المشتركة، والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من الاستبعاد في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل عند الاعتراف المبدئي حسب التكلفة. إنَّ تكلفة الموجودات غير الملموسة المكتسبة عند دمج الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقص أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة ناجمة عن الانخفاض في القيمة. والموجودات غير الملموسة المولدة داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسله، لا يتم رسملتها ويدرج الإنفاق في بيان الربح أو الخسارة الموحد في السنة التي يتم فيها الإنفاق. ويتم تقييم العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة على أساس أنه محدد أو غير محدد.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد على مدى العمر الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لتحديد أي انخفاض في قيمتها عند وجود مؤشر إلى احتمالية انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، بما هو مناسب، وتعامل على أنها تغييرات في التقديرات المحاسبية.

موجودات غير ملموسة (تتمة)

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، ولكن يتم إخضاعها سنوياً لاختبار انخفاض القيمة، سواء بشكل فردي أو على مستوى وحدات توليد النقد. تتم مراجعة وتقييم العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة ذات العمر غير المحدد سنوياً لتحديد ما إذا كان التصنيف كغير محدد ما يزال قائماً. في حال لم يكن من الممكن إدراجها بعمر غير محدد، يتم تغيير التصنيف إلى محدد بدءاً على أساس مستقبلي.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناجمة عن استبعاد الأصل غير الملموس على أساس الفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم إدراج الفرق في بيان الربح أو الخسارة الموحد عندما يتم استبعاد الأصل.

أسهم الخزينة

تدرج أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة والتي تم إعادة شرائها (أسهم الخزينة) على أساس سعر التكلفة وتخضع من حقوق المساهمين. لا تدرج أية أرباح أو خسائر ذات علاقة بشراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. وتدرج أية فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة المدفوعة في احتياطات رأس المال الأخرى.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بإجراء تقييم في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد فيما إذا كانت هناك أي مؤشرات تفيد بإنخفاض قيمة أي من الموجودات. وفي حال ظهور هذه المؤشرات، أو في حال الحاجة لإجراء اختبار سنوي لانخفاض قيمة الموجودات، تقوم المجموعة بتقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد. إنَّ قيمة الموجودات القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للموجودات أو القيمة العادلة للوحدات المولدة للنقد، أيهما أعلى، مخصوم منها تكاليف الاستبعاد والقيمة قيد الاستخدام.

وتحدد القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة، إلا في حالة عدم توليد الموجودات لتدفقات نقدية مستقلة بدرجة كبيرة عن موجودات أخرى أو مجموعة من الموجودات الأخرى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو تتجاوز وحدات توليد التدفقات النقدية القيمة القابلة للاسترداد، يعتبر أنَّ الأصل انخفضت قيمته، ويتم تخفيض القيمة المدرجة للموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد.

عند تحديد القيمة قيد الاستخدام فإنه يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للنقد والمخاطر المتعلقة بالموجودات. عند تحديد القيمة العادلة مخصوم منها تكاليف البيع، تؤخذ في الاعتبار معاملات السوق الحديثة في حال وجودها. وفي حال عدم وجود مثل هذه المعاملات، يستخدم نموذج تقييم مناسب. تؤق هذه الحسابات بمضاعفات تتمين أو أسعار الأسهم المدرجة للشركات التابعة المطروحة في الأسواق المالية، أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

تستخدم المجموعة عند احتساب الانخفاض في القيمة موازنات وتوقعات مفصلة، ويتم إعدادها بشكل منفصل لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد والتي تتبع لها الموجودات. إنَّ هذه الموازنات والتوقعات تغطي الأعمار الإنتاجية للمحطات.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

يتم إجراء تقييم للموجودات باستثناء الشهرة في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات تفيد بأن خسائر الانخفاض في القيمة المدرجة سابقاً لم تعد قائمة، أو انخفضت. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، تقوم المجموعة بتقدير المبالغ القابلة للاسترداد المتعلقة بالموجودات أو الوحدات المولدة للنقد. يتم عكس الانخفاض في القيمة المدرجة سابقاً فقط عند حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ آخر اعتراف بخسائر انخفاض القيمة في البيانات المالية. في تلك الحالة يتم زيادة القيمة المدرجة للموجودات بحيث لا تزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد أو قيمتها الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حال لم يكن هناك اعتراف بخسائر في القيمة في الأعوام السابقة. يُعترف بعكس الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يتم قياس الشهرة المكتسبة من دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة وهي تمثل الزيادة في تكلفة الشراء عن نصيب الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات، والمطلوبات والالتزامات المحتملة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مخصص منها أية خسائر متراكمة ناجمة عن انخفاض القيمة. يتم اختبار انخفاض قيمة الشهرة سنوياً وفي الحالات التي تشير فيها الظروف إلى انخفاض القيمة الدفترية.

يتم تحديد الانخفاض في الشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد من الوحدات المولدة للنقد، والتي تم تخصيص الشهرة لها. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد أقل من القيمة الدفترية يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية. تقوم الشركة باختبار انخفاض القيمة السنوي في 31 ديسمبر.

إستثمارات وموجودات مالية أخرى

يتم تصنيف الموجودات المالية، عند الإدراج المبدئي، كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، أو قروض وأرصدة مدينة، أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق، أو موجودات مالية متاحة للبيع أو مشتقات معينة كأدوات تحوط فعالة، حسب الاقتضاء. يتم إدراج جميع الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، مضاف إليها مصاريف المعاملة المتعلقة بشراء الأصل المالي، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تحدد الشركة تصنيفاً لموجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي، وتقوم بإعادة تقييم هذا التصنيف في نهاية كل سنة مالية بما هو مسموح به، وحيثما يكون ذلك مناسباً.

محاسبة تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية

يتم إدراج جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية العادية عند تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء الأصل. إن طرق الشراء أو البيع العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن فترة عادة ما يتم تحديدها وفقاً لأنظمة وأعراف السوق.

إستثمارات وموجودات مالية أخرى (تتمة)

القياس اللاحق

لأهداف القياس اللاحق للموجودات المالية، يتم تصنيف الموجودات المالية في أربع فئات:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛ ليس لدى المجموعة أي استثمارات متاحة للبيع خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 2015.
- القروض والذمم المدينة؛ هذه الفئة هي أكثر الفئات تعلقاً بالمجموعة. إن القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشط. بعد القياس المبدئي، يتم قياس هذه الموجودات على أساس التكلفة المطفأة، باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، مخصصاً منها الانخفاض في القيمة. يتم حساب القيمة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو زيادة عند الاستحواذ وأية رسوم أو تكاليف تكون جزءاً أساسياً من سعر الفائدة الفعلي. ويتم إدراج إطفاء سعر الفائدة الفعلي العائد إلى الإيجارات التمويلية المدينة ضمن الإيرادات. يتم إدراج الخسائر الناتجة من الإنخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد ضمن تكاليف تمويل القروض وتكاليف البيع أو النفقات التشغيلية الأخرى للذمم المدينة.
- الإستثمارات المحتفظ بها للإستحقاق؛ ليس لدى المجموعة أي استثمارات محتفظ بها للإستحقاق خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 2015.
- الإستثمارات المتاحة للبيع؛ ليس لدى المجموعة أي استثمارات متاحة للبيع خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 2015.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية، أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) في الحالات التالية:

- انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات؛ أو
- حوّلت المجموعة حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات، أو أخذت على عاتقها التزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية تفويض، وإما (أ) قامت بتحويل معظم أو كل المخاطر والفوائد المحتملة للموجودات، أو (ب) لم تحول ولم تحتفظ بمعظم أو جميع مخاطر وفوائد الموجودات ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الموجودات.

في حال قيام المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من أحد الموجودات أو قيامها بالتوقيع على اتفاقية تفويض ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بمعظم أو جميع المخاطر والفوائد المتعلقة بالموجودات كما لم يتم بتحويل السيطرة على الموجودات، عندها يتم الاعتراف بموجودات جديدة لا تتعدى مدى المشاركة المستمرة للمجموعة في الموجودات، وفي تلك الحالة تقوم المجموعة أيضاً بالاعتراف بمطلوبات. ويتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المتعلقة بها بشكل يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المجموعة.

تقاس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول، على أساس القيمة الدفترية الأساسية للأصل وأعلى مبلغ قد يطلب من المجموعة تسديده، أيهما أقل.

إستثمارات وموجودات مالية أخرى (تتمة)

انخفاض القيمة وعدم إمكانية تحصيل الموجودات المالية

تقيم المجموعة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك أي دليل مادي على أن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. تُعتبر قيمة أحد الموجودات أو مجموعة من الموجودات قد انخفضت فقط في حال وجود دليل مادي على انخفاض القيمة كنتيجة لحدث أو أكثر وقع بعد الاعتراف المبدئي بهذه الموجودات ("حدث أدى إلى تكبد خسارة"). ويكون لهذا الحدث الذي أدى إلى خسارة تأثير على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل موثوق.

قد تشمل أدلة الانخفاض في القيمة مؤشرات إلى أن المدينين أو مجموعة من المدينين يعانون من صعوبات مادية كبيرة، أو تخلفوا عن السداد أو تأخروا في دفع الفوائد أو أصل المبالغ، أو من المرجح أن يشهروا إفلاسهم، أو يخضعوا لإعادة تنظيم مالي، وحيث تشير بيانات المراقبة إلى أن هناك انخفاضاً قابلاً للقياس في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، مثل التغيير في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بالتخلف عن السداد.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة على أساس القيمة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم فردي للموجودات المالية المؤثرة وبتقييم جماعي للموجودات المالية غير المؤثرة بشكل منفرد فيما يتعلق بوجود دليل مادي على انخفاض قيمتها. فإذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل مادي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل فردي سواء كانت مؤثرة أم لا، تضم هذا الأصل إلى مجموعة من الموجودات المالية التي لها نفس خصائص الخطر الائتماني وتقيم هذه الموجودات بشكل جماعي فيما يتعلق بانخفاض القيمة. والموجودات التي تم تقييمها بشكل فردي ونجح عن هذا التقييم اعتراف بخسارة أو الاستمرار في إدراج خسارة ناجمة عن انخفاض القيمة، لا يتم ضمها إلى تقييم جماعي لانخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل مادي على حدوث خسارة ناجمة عن انخفاض القيمة، يقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيم الدفترية للموجودات والقيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم تخفيض القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة الأصلي الفعلي للموجودات المالية. فإذا كان لقرض سعر فائدة متغير، فإن معدل التخفيض المستخدم لقياس أية خسائر ناجمة عن انخفاض القيمة يكون معدل الفائدة الفعلي الحالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصصات، وتدرج قيمة الخسارة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. تستمر إيرادات الفوائد في التراكم على القيمة الدفترية المخفضة باستخدام سعر الفائدة المستخدم في تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية بغرض قياس الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة.

يتم تسجيل الدخل من الفوائد كجزء من دخل التمويل والإيرادات في بيان الربح أو الخسارة الموحد للقرض أو الذمم المدينة أو من ايجارات تمويلية على التوالي. يتم شطب القروض والمخصصات المتعلقة بها عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لتحصيلها في المستقبل، وقد تحققت جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى المجموعة. فإذا ما حدث في عام تالٍ أن زادت الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة أو زادت بسبب حدث وقع بعد إدراج انخفاض القيمة، فيتم زيادة أو إنقاص الخسارة بتعديل حساب المخصصات. وإذا تم تحصيل مبلغ مشطوب في المستقبل، يتم إدراج المبلغ تحت تكاليف التمويل في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

انخفاض القيمة وعدم إمكانية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بتقييم بتاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن استثمار أو مجموعة من الاستثمارات قد انخفضت قيمتها.

في حالة الاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض جوهري أو لفترات طويلة في القيمة العادلة للاستثمار إلى أقل من تكلفته. يتم تقييم الانخفاض "جوهري" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار والانخفاض "لفترة طويلة" مقابل الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. عندما يكون هناك دليل على انخفاض القيمة، تتم إزالة الخسارة المتراكمة - المقاسة كالفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسارة انخفاض في قيمة الاستثمار المدرج سابقاً في بيان الربح أو الخسارة الموحد- من الدخل الشامل الآخر ويتم إدراجها في بيان الربح أو الخسارة الموحد. لا يتم عكس خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية من خلال الربح أو الخسارة؛ ويتم إدراج الزيادات في القيمة العادلة بعد الانخفاض في القيمة ضمن الدخل الشامل الآخر.

يتطلب تحديد ما هو "جوهري" أو "لفترة طويلة" درجة من الحكم. وعند إجراء الحكم، فإن المجموعة تقوم بتقييم، من بين عوامل أخرى، مدة أو لأي مدى تكون القيمة العادلة للاستثمار أقل من تكلفته.

في حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تقييم الانخفاض في القيمة استناداً إلى نفس المعايير كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المدرج للانخفاض في القيمة هو الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في القيمة على الاستثمار المدرج سابقاً في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يستمر استحقاق إيرادات الفائدة المستقبلية على أساس القيمة الدفترية المخفضة للأصل، وذلك باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. يتم إدراج إيرادات الفوائد كجزء من إيرادات التمويل. إذا، في سنة لاحقة، زادت القيمة العادلة لأدوات الدين وكانت الزيادة مرتبطة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الربح أو الخسارة الموحد.

المخزون

يدرج المخزون في البيانات المالية على أساس التكلفة أو القيمة الصافية القابلة للتحقق أيهما أقل. التكاليف هي تلك المصاريف المتكبدة المتعلقة بكل منتج حتى وصوله إلى موقعه وحالته الحاليين كما يلي:

- المواد الخام، والمواد الاستهلاكية والبضاعة - تكلفة الشراء على أساس تكلفة المتوسط المرجح. المعدة لإعادة البيع
- أعمال قيد التنفيذ - تكلفة المواد والعمالة المباشرة بالإضافة إلى المصاريف غير المباشرة التي يمكن نسبتها إليها على أساس معدل نشاط عادي.
- البضائع الجاهزة - تكلفة المواد والعمالة المباشرة بالإضافة إلى المصاريف غير المباشرة التي يمكن نسبتها إليها على أساس معدل نشاط عادي.

المخزون (تتمة)

يحدّد صافي القيمة الممكن تحقيقه على أساس سعر البيع التقديري المخصوم منه أية تكاليف إضافية متوقع تكبدها على الإنجاز والاستبعاد.

أعمال عقود قيد التنفيذ

تمثل أعمال العقود قيد التنفيذ التكلفة مضاف إليها الأرباح المنسوبة إليها ومخصوم منها مخصص الخسائر المتوقعة ودفعات الانجاز المستلمة والمدينة.

النقد والودائع قصيرة الأجل

يشمل النقد والودائع قصيرة الأجل في بيان المركز المالي الموحد النقد لدى البنوك وفي الصندوق وودائع قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في القيمة.

النقد وما يعادله المبين في بيان التدفقات النقدية الموحد يشمل النقدية، الأرصدة في البنوك والودائع قصيرة الأجل المستحقة خلال ثلاثة أشهر أو أقل، ناقص حسابات السحب على المكشوف لدى البنوك حيث تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إدارة نقد المجموعة.

أصل مصنف كمحتفظ به للبيع

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات استبعاد كأصول محتفظ بها للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال البيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يتم قياس هذه الموجودات غير المتداولة والمجموعات المستبعدة المصنفة كمحتفظ بها للبيع بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. إن تكاليف البيع هي التكاليف الإضافية العائدة مباشرة إلى البيع، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.

تعتبر معايير التصنيف كمحتفظ بها للبيع مستوفاة فقط عندما يكون البيع محتملاً بدرجة كبيرة ويكون الأصل أو المجموعة المستبعدة متاحة للبيع الفوري في حالتها الحالية. يجب أن تشير الإجراءات المطلوبة لاستكمال البيع إلى أنه من غير المحتمل إجراء تغييرات جوهرية على بيع أو سيتم سحب قرار البيع. يجب أن تكون الإدارة ملتزمة بالبيع المتوقع في غضون سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

لا يتم استهلاك أو إطفاء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها للبيع.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحتفظ بها للبيع بشكل منفصل كبنود متداولة في بيان المركز المالي.

أصل مصنف كمحتفظ به للبيع (تتمة)

تتأهل مجموعة جاري استبعادها كعملية متوقفة إذا كانت أحد مكونات المنشأة إما قد تم استبعادها، أو تصنيفها كمحتفظ بها للبيع، و:

- تمثل خط أعمال رئيسي ومنفصل أو منطقة جغرافية للعمليات؛
- هي جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال رئيسي ومنفصل أو منطقة جغرافية للعمليات؛ أو
- هي شركة تابعة مستحوذ عليها حصرياً لغرض إعادة البيع.

المطلوبات المالية*الاعتراف والقياس المبدئي*

يتم تصنيف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 على أساس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو القروض والسلفيات أو كمشتقات معينة كأدوات تحوط في عمليات تحوط فعلية، أيهما أنسب. تحدد المجموعة تصنيف مطلوباتها المالية عند الاعتراف المبدئي.

ترج المطلوبات المالية مبدئياً على أساس القيمة العادلة مضاف إليها في حالة السندات الإلزامية التحويل، والقروض طويلة الأجل، تكاليف المعاملة التي يمكن نسبتها إليها مباشرة.

تشمل المطلوبات المالية للمجموعة الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، وحسابات السحب على المكشوف في البنوك، والسندات الإلزامية التحويل والقروض طويلة الأجل والأدوات المالية المشتقة.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كما هو موضح أدناه:

نمم دائنة ومستحقات

ترج المطلوبات للمبالغ التي يجب دفعها في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، بصرف النظر عن استلام فاتورة من المورد أم لا.

القروض والسلفيات التي تحمل فائدة

بعد الإدراج المبدئي، يتم قياس القروض والسلفيات التي تحمل فائدة في وقت لاحق على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إدراج الأرباح والخسائر ضمن الأرباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف بالالتزام وكذلك من خلال عملية إطفاء سعر الفائدة الفعلي. يتم احتساب قيمة الإطفاء بالأخذ في الاعتبار أية خصومات أو علاوات على الشراء والرسوم أو التكاليف التي تعد جزءاً لا يتجزأ من طريقة سعر الفائدة الفعلي. يتم إدراج إطفاء سعر الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

المطلوبات المالية (تتمة)

السندات الإلزامية التحويل

تنقسم السندات الإلزامية التحويل الى قسمين: قسم مدرج ضمن حقوق الملكية وقسم مدرج في المطلوبات، على أساس شروط وأحكام السندات.

عند إصدار السندات الإلزامية التحويل، يتم تحديد القيمة العادلة للجزء المدرج في المطلوبات بتخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بمدفوعات القسيمة باستخدام سعر فائدة يتم تقديره على أساس سند غير قابل للتحويل مشابه. يتم الإدراج المبدئي بالقيمة العادلة للمطلوبات المشتقة الناتجة عن نطاق غير قابل للتغيير في عدد الأسهم المطلوب إصدارها إلى حاملي السندات على أساس قيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً في كل تاريخ تقرير مع إدراج التغييرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

إن رصيد المبالغ المتحصلة محمل في الجزء المحول إلى حقوق ملكية ومدرج تحت عنوان منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند التحويل في تاريخ الاستحقاق، يتم إدراج القيمة الإسمية للأسهم العادية ضمن رأس المال المصدر ويدرج أي فائض تحت بند علاوة الإصدار أو بند الأرباح المحتجزة.

تقسم تكاليف المعاملات على جزئي المطلوبات وحقوق المساهمين للسندات الإلزامية القابلة للتحويل بناءً على تقسيم المبالغ المتحصلة من السندات بين جزئي المطلوبات وحقوق الملكية.

عقود الضمانات المالية

إن عقود الضمانات المالية الصادرة عن المجموعة هي تلك العقود التي تتطلب إجراء المدفوعات لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في سداد دفعة عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إدراج عقود الضمانات المالية مبدئياً كالتزام بالقيمة العادلة، المعدلة لتكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى إصدار الضمان. بعد ذلك، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للتدفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية والمبلغ المدرج ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات الخاصة بهذه المطلوبات أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها. وعند استبدال مطلوبات مالية بأخرى من نفس المقرض على أساس شروط شديدة الاختلاف، أو إذا تم تعديل الشروط الخاصة بمطلوبات مالية موجودة بشكل كبير، يتم معاملة الاستبدال أو التغيير كإلغاء للاعتراف بالمطلوبات الأساسية، ويتم الاعتراف بمطلوبات جديدة. ويدرج الفرق في القيمة الدفترية بين المطلوبين في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

عند إصدار أدوات حقوق الملكية بهدف إطفاء جميع أو جزء من المطلوبات المالية (يشار إليها بعقود تبادل الدين مقابل حقوق الملكية) تدرج أدوات حقوق الملكية مبدئياً بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة، إلا إذا لم يكن هنالك إمكانية من قياس القيمة العادلة بشكل موثوق. يتم إدراج الفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة والقيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ في بيان الربح أو الخسارة الموحد. في حال حدوث اتفاقيات تبادل الدين مقابل حقوق الملكية مع مساهمين مباشرين أو غير مباشرين، تقوم الشركة بإدراج أدوات حقوق الملكية الصادرة بالقيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ بحيث لا يدرج أي ربح أو خسارة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

مقاصة الأدوات المالية

يتم عمل مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون هناك حق قانوني واجب التنفيذ في عمل مقاصة بين المبالغ المدرجة، وأن يكون لدى المجموعة النية إما في التسوية على أساس القيمة الصافية، وإما في تحقيق الأصل وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

عام

يتم إدراج المخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استتاعي) نتيجة لحدث سابق، من المحتمل تدفق الموارد الاقتصادية التي ستكون مطلوبةً لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. عندما تتوقع المجموعة أن يتم استرداد بعض أو كل المخزون، على سبيل المثال، بموجب عقد التأمين، يتم إدراج الاسترداد كأصل منفصل، ولكن فقط عندما يكون هذا الاسترداد مؤكداً. يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في بيان الربح أو الخسارة الموحد صافياً من أي سداد.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند اللزوم، المخاطر المحددة لذلك الالتزام. عندما يتم استخدام الخصم، يتم إدراج الزيادة في المخزون الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

إن العقد المكلف هو عقد تكون فيه قيمة التكلفة التي لا يمكن تجنبها لتنفيذ الإلتزامات بموجب هذا العقد أكبر من المنفعة الاقتصادية المتوقعة منه. و تساوي هذه التكلفة التي لا يمكن تجنبها أقل صافي تكلفة لإنهاء هذا العقد و تتكون من تكلفة تنفيذ العقد بالكامل و اي تعويض أو غرامة ناتجة من الاخلال بتنفيذ كامل شروط العقد أيهما أقل. تقوم الإدارة بمراجعة عقود الشركة بشكل سنوي.

إعادة هيكلة المخصصات

يتم إدراج إعادة هيكلة المخصصات فقط عندما يكون لدى المجموعة التزام استتاعي، وهو عندما تحدد خطة رسمية مفصلة للأعمال أو جزء من الأعمال المعنية، والموقع وعدد من الموظفين المتأثرين، وتقدير مفصل للتكاليف المرتبطة بها، والجدول الزمني المناسب، ويتم إخطار الموظفين المتأثرين بالموصفات الرئيسية للخطة.

الالتزام وقف التشغيل

تقوم المجموعة بإدراج مخصص لتكاليف وقف تشغيل أحد مرافق التصنيع لإنتاج مواد مانعة للحريق. يتم تكوين مخصص لتكاليف وقف التشغيل بالقيمة الحالية للتكاليف المتوقعة لتسوية الالتزام باستخدام التدفقات النقدية المقدرة ويتم إدراجها كجزء من تكلفة الأصل ذو الصلة. يتم خصم التدفقات النقدية بمعدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس المخاطر المحددة للالتزام بإيقاف التشغيل. يتم صرف التعويض عن الخصم عند تكبده ويتم إدراجه في بيان الربح أو الخسارة الموحد كتكلفة تمويل. تتم مراجعة التكاليف المستقبلية لإيقاف التشغيل سنوياً ويتم تعديلها كما هو مناسب. يتم إضافة أو خصم التغيرات في التكاليف المستقبلية المقدرة، أو في معدل الخصم المطبق، من تكلفة الأصل.

المخصصات (تتمة)

المطلوبات الطارئة المعترف بها عند دمج الأعمال

يتم قياس المطلوبات الطارئة المدرجة في دمج الأعمال مبدئياً بقيمتها العادلة. وفي وقت لاحق، يتم قياسها بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمتطلبات المخصص أعلاه أو المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً (عند اللزوم) الإطفاء المتراكم المعترف به وفقاً لمتطلبات إدراج الإيرادات، أيهما أعلى.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تمنح المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها من غير مواطني الدولة. يتم عادةً احتساب هذه المكافآت على أساس الراتب النهائي ومدة الخدمة بشرط إكمال الموظف لحد الأدنى من فترة الخدمة. ويتم مراعاة التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

أما فيما يتعلق بموظفيها المواطنين، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات للبرنامج المعني بالتقاعد لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي يتم احتسابها كسببة من رواتب الموظفين. تقتصر الالتزامات بموجب هذه البرامج على الاشتراكات المدفوعة والتي تقيد كمصروفات عند استحقاقها.

مشتقات الأدوات المالية والتحوط

الإدراج المبدئي والقياس اللاحق

تقوم المجموعة باستخدام الأدوات المالية المشتقة مثل عقود تبادل أسعار الفائدة للتحوط ضد المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة. تدرج الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه الدخول في عقود المشتقات ويعاد لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة. يتم إدراج المشتقات كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة، بينما تدرج كمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة من التغيرات في القيمة العادلة على المشتقات خلال السنة والتي لا تتأهل لمحاسبة التحوط مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف أدوات التحوط كالاتي:

- تحوط التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بأصل أو بالالتزام معترف به، أو بالالتزام قاطع؛ أو
- تحوط القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للالتزام قاطع غير معترف به.
- تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية

عند البدء في علاقة تحوط، تقوم المجموعة بتحديد وتوثيق العلاقة التي تأمل المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط عليها والهدف من إدارة المخاطر والاستراتيجية للعمل بالتحوط.

يتضمن التوثيق تحديد أداة التحوط، والبند أو المعاملة التي يتم التحوط لها، ونوع المخاطر التي يتم التحوط منها، وكيف ستقوم الشركة بتقييم مدى فعالية أداة التحوط في الحد من مخاطر التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر التي يتم التحوط منها حسب الاقتضاء. إنه من المتوقع أن يكون التحوط ذا فعالية عالية للحد من تأثيرات تقلبات التدفقات النقدية أو القيمة العادلة، حسب الاقتضاء، ويتم تقييمها بشكل دوري لتحديد إذا ما كانت فعلاً ذات فعالية عالية خلال الفترات المالية المعنية.

مشتقات الأدوات المالية والتحوط (تتمة)

الإدراج المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

تم تقديم وصف للتحوط الذي يستوفي المعايير الدقيقة لمحاسبة التحوط أدناه:

تحوط التدفقات النقدية

يتم إدراج الجزء الفعال من الربح والخسارة على أداة التحوط مباشرة في بيان الدخل الشامل الموحد تحت عنوان "التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات"، بينما يتم إدراج الجزء غير الفعال مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يتم تحويل القيم المدرجة في بيان الدخل الشامل الموحد إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد عندما تؤثر المعاملة المتحوط لها على بيان الربح أو الخسارة الموحد، مثل عندما يتم إدراج المصاريف المالية المتحوط لها أو حدوث عملية بيع متوقعة.

عند إعادة هيكلة البند المتحوط له أو إلغاء علاقة تحوط، بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية الفعالة، يتم إدراج القيمة العادلة لأداة التحوط عند تاريخ إعادة الهيكلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد على مدى العمر المتبقي للبند الأصلي المتحوط له أو أداة التحوط، أيهما أقصر .

عندما يكون البند المتحوط له هو تكاليف الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية، فإنه يتم تحويل القيم المتراكمة المدرجة في بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد إلى القيم الدفترية المبدئية للموجودات أو المطلوبات غير المالية.

إذا تم بيع أو إلغاء أو انتهاء أو استخدام أدوات التحوط من دون استبدالها، أو تكرارها (كجزء من استراتيجية التحوط)، أو لم تعد تعتبر كتحوط، أو عندما لم يعد التحوط يستوفي فئة محاسبة التحوط، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة والمدرجة سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد تبقى في حقوق المساهمين بشكل منفصل إلى حين حدوث المعاملة المتوقعة أو الالتزام القاطع بالعملة الأجنبية.

تحوط القيمة العادلة

يدرج التغير في القيمة العادلة للمشتقات التحوطية لها في بيان الربح أو الخسارة الموحد. وعندما يتم تعيين التزام قاطع غير مدرج كبند متحوط له، يتم إدراج التغيرات المتراكمة اللاحقة في القيمة العادلة للالتزام القاطع المتعلق بالمخاطر المتحوط لها كموجودات أو مطلوبات مع إدراج الأرباح أو الخسارة المقابلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم كذلك إدراج التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات و الموجودات الغير مالية مثل الاصل المصنف لغرض البيع بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان مركز مالي و قد تم عرض القيمة العادلة للادوات المالية المقاسة بتكلفة الإطفاء في إيضاح رقم 32.

إنّ القيمة العادلة هي السعر الذي قد يتم استلامه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الإلتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو المطلوب؛ أو
- في ظل غياب السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق ذات منفعة للأصل أو المطلوب.

يجب أن تكون المجموعة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسي أو أكثر الأسواق منفعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي يقوم المتعاملون في السوق بإستخدامها عند تسعير الأصل أو المطلوب، بإفتراض تصرف المتعاملين في السوق بما يحقق أفضل مصالحهم الإقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات الغير مالية تأخذ بعين الإعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع إقتصادية عن طريق استخدام الأصل في أفضل طريقة ممكنة أو عن طريق بيعه لأحد المشاركين في السوق الذي يمكنه استخدام الأصل في افضل طريقة ممكنة.

تستخدم المجموعة تقنيات للتقييم تتناسب مع الظروف وتتضمن معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، عن طريق استخدام اكبر قدر ممكن من البيانات الملحوظة و تقليل استخدام البيانات الغير الملحوظة.

يتم قياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة ويتم إدراجها ضمن تراتبية القيمة العادلة والتي تم تقديم وصف عنها كما يلي، بناءً على أدنى مستويات المعطيات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار السوقية (غير المعدلة) السائدة في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: طرق تقييم أخرى حيث يكون أقل مستوى للمدخلات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: طرق تقييم حيث يكون أقل مستوى للمدخلات التي لها تأثير على قياس القيمة العادلة غير ملحوظة.

قياس القيمة العادلة (تتمة)

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية الموحدة، على أساس متكرر، تحدد المجموعة في حال حدوث تحويلات بين المستويات ضمن التراتبية من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستويات للمدخلات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

وتقوم الإدارة بتحديد السياسات والإجراءات لقياس القيمة العادلة على اساس متكرر و غير متكرر مثل أصل مصنف لغرض البيع. و تقوم أيضا بالاستعانة بأشخاص من خارج الشركة لتقييم الأصول الجوهريّة مثل الأرض. ويتم اختيار المقيمين على أساس المعرفة بالسوق، السمعة الحسنة، الاستقلالية والمحافظة على المعايير المهنية. وتأخذ الإدارة قرارها من بعد المباحثات مع المقيمين الخارجيين للمجموعة مستخدمة تقنيات التقييم والبيانات لقياس جميع الحالات.

تقوم الإدارة بالتعاون مع المقيمين الخارجيين بمقارنة كل تغيير في القيمة العادلة لكل أصل و التزم مع مصدر خارجي ملائم لتحديد إذا ما كان التغيير منطقياً.

في كل تاريخ تقارير مالية، تقوم الإدارة بتحليل التحويلات في قيم الموجودات والمطلوبات المطلوب إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. من أجل هذا التحليل، تقوم الإدارة بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم عن طريق الموافقة على المعلومات في حساب التقييم للعقود والوثائق الأخرى ذات الصلة.

ولهدف ايضاح القيمة العادلة لقد قامت المجموعة بتحديد فئات من الموجودات والمطلوبات بالنسبة لطبيعتها، صفاتها والمخاطر لكل أصل أو مطلوب و مستوى تراتبية القيمة العادلة كما تم توضيحها سابقاً. تم تقديم تحليل للقيم العادلة للأدوات المالية ومزیداً من التفاصيل حول كيفية قياسها في إيضاح رقم 32.

التصنيف المتداول مقابل التصنيف غير المتداول

تقوم المجموعة بعرض موجوداتها ومطلوباتها في بيان المركز المالي بناءً على التصنيف المتداول/ غير المتداول. يتم تصنيف الأصل كمتداول عند:

- توقع تحقيقه أو النية في بيعه أو إستخدامه ضمن نطاق الدورة التشغيلية الإعتيادية
- الاحتفاظ به لهدف رئيسي وهو المتاجرة
- توقع تحقيقه خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية، أو
- كونه نقداً أو ما يعادله بإستثناء النقد المقيد من التبادل أو المستخدم لتسوية مطلوب لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ إعداد التقارير المالية

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

ويعتبر المطلوب متداول عندما:

- من المتوقع تسويته ضمن نطاق الدورة التشغيلية الإعتيادية
- الاحتفاظ به لهدف رئيسي وهو المتاجرة
- وجوب تسويته خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية، أو
- عدم وجود حق مطلق لتأجيل تسوية المطلوب لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقارير المالية. إن شروط الإلتزام، التي يمكن حسب خيار الطرف المقابل، أن تؤدي إلى تسوية من خلال إصدار أدوات حقوق مساهمين لا تؤثر على تصنيفها.

تقوم المجموعة بتصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

توزيعات أرباح نقدية وتوزيعات غير نقدية إلى حاملي أسهم الشركة الأم

تقوم المجموعة بإدراج إلزام إجراء توزيعات أرباح نقدية وتوزيعات غير نقدية إلى حاملي أسهم الشركة الأم عند اعتماد هذه التوزيعات. وفقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتم اعتماد التوزيع من قبل المساهمين. يتم إدراج قيمة مقابلة مباشرة ضمن حقوق المساهمين.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج القيمة العادلة المعاد قياسها مباشرة في حقوق المساهمين. عند توزيع الموجودات غير النقدية، يتم إدراج أي فرق بين القيمة الدفترية للمطلوب والقيمة المدرجة للموجودات الموزعة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

2.4 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 في هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة أي تأثير مهم على المبالغ المدرجة في السنة الحالية أو السنوات السابقة ولكن قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14 الحسابات التنظيمية المؤجلة
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بمبادرة الإفصاح
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 - الترتيبات المشتركة المتعلقة بحاسبة الإستحواذ على حصة في عمليات مشتركة
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ممتلكات وآلات ومعدات والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة المتعلقة بتوضيح استخدام أساليب مقبولة للإستهلاك والاطفاء
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ممتلكات وآلات ومعدات والمعيار المحاسبي الدولي رقم 41- الزراعة: النباتات المثمرة
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة، بأن تتم المحاسبة اختياريًا باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بتطبيق إستثناءات التوحيد لوحدات الإستثمار.
- التحسينات السنوية 2012 - 2014 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 5 و 7، والمعايير المحاسبية الدولية أرقام 19 و 34.

يتطلب تحضير البيانات المالية الموحدة للمجموعة قيام الإدارة بتبني إصدار قرارات وعمل تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرتبطة بها والإفصاحات عن المطلوبات الطارئة عند تاريخ إصدار البيانات المالية. ومع ذلك، فإنّ عوامل عدم اليقين من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في فترات مستقبلية.

تتضمن الإفصاحات المتعلقة بتعرض المجموعة للمخاطر والشكوك ما يلي:

- إدارة رأس المال إيضاح 31
- إدارة وسياسات مخاطر الأدوات المالية إيضاح 31
- إفصاحات تحليل الحساسية إيضاح 31

القرارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة القرارات التالية، باستثناء ما يتعلق بالتقديرات، والتي كان لها التأثيرات الأهم على المبالغ المتحققة في البيانات المالية الموحدة:

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (4) - تحديد فيما إذا كانت الترتيبات تتضمن عقد إيجار

تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت الترتيبات هي نفسها عقد إيجار أو تتضمن عقد إيجار بناءً على مضمون الترتيبات منذ تاريخ الاتفاق عليها، وعمّا إذا كان من شروط الإيفاء بالتعاقد يتوقف على استخدام أصل معين أو موجودات معينة، ويمنح العقد الحق في استخدام هذه الموجودات.

تدخل الشركة في اتفاقيات تبريد ("الاتفاقيات") مع عملائها. ولتحديد ما إذا كانت الاتفاقيات تحتوي على إيجار، تطبق أحكام المعيار الدولي للمحاسبة رقم (17) "الإيجارات" وذلك لتحديد ما إذا كانت الشركة قد احتفظت بالمسؤولية عن مخاطر الملكية وأحقية تلقي العوائد بالنسبة للموجودات ذات العلاقة.

الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المالية - مؤشرات الإنخفاض

تحدد الإدارة في تاريخ كل بيان مركز مالي فيما إذا كان هناك أية مؤشرات لانخفاض قيمة وحدات توليد النقد، أو الممتلكات والمحطات والمعدات، أو الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ أو الموجودات غير الملموسة للمجموعة. يؤخذ في الاعتبار نطاق واسع من العوامل الداخلية والخارجية كجزء من عملية مراجعة المؤشرات. لمزيد من التفاصيل عن القرارات والتقديرات المطبقة من قبل الإدارة، راجع الإيضاح 11.

الالتزامات الطارئة

بحكم طبيعتها، فإن الالتزامات الطارئة تحل فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي أو أكثر. إنّ تقييم مثل هذه الالتزامات ينطوي على قدر كبير من الأحكام والتقديرات الهامة لنتائج الأحداث المستقبلية. تستلم المجموعة مطالبات من عملائها ومورديها كجزء من أعمالها القائمة وتسجل مخصصاً بناءً على تقييم إحتتمالية وموثوقية حدوث تدفقات للموارد الاقتصادية خارج المجموعة.

التزامات تقاعد الموجودات

تستخدم المجموعة تقديرها في تقييم ما إذا كانت اتفاقية ما قد اشتملت على التزام قانوني أو ضمني بإزالة المحطة والمعدات وإعادة الأرض إلى حالتها الأولى بنهاية الاتفاقية التعاقدية أو بنهاية العمر التشغيلي للمحطات التي شيدتها المجموعة والمعدات التي تم تركيبها على الأرض المؤجرة من العميل المعني أو من طرف ثالث. قد تختلف تقديرات التكلفة المتعلقة بالتزامات إزالة الموجودات عند انتهاء استخدامها نتيجة لعدة عوامل قد تشمل التغييرات في المتطلبات القانونية أو ظهور تقنيات أو ممارسات جديدة في المواقع. وقد تتغير تواريخ المصاريف المتوقعة. ومع ذلك، فإن المجموعة تتوقع أن يكون التأثير المالي لمثل تلك العوامل طفيفاً.

القرارات (تتمة)

مخصصات متعلقة بالعمود

ترجع المجموعة جميع عقودها بشكل دوري لتحديد الاتفاقيات التي تزيد فيها التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات التعاقدية على المنافع الاقتصادية المتوقعة الاستفادة منها بموجب العقد. تعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل تكلفة صافية للخروج من العقد، والتي تكون إما تكلفة الوفاء بالالتزامات الواردة بالعقد أو التعويضات أو العقوبات الناشئة عن عدم الوفاء بها أيهما أقل. وتقدر المجموعة مثل هذا المخصص على أساس الحقائق والظروف المتعلقة بالعقد.

تحديد الوحدة المولدة للنقد

الوحدة المولدة للنقد هي أصغر مجموعة محددة من الموجودات التي تولد تدفقات نقدية مستقلة بدرجة كبيرة عن التدفقات النقدية من موجودات أخرى أو مجموعة من الموجودات الأخرى. يتطلب تحديد الوحدة المولدة للنقد من الإدارة إختيار الشروط التعاقدية والميزات المادية للأصول مثل أمور اتصال وتبادل قدرات توليد المياه المبردة و يتطلب أيضا قرارات هامة بخصوص تحديد درجة استقلالية وحدة النقد في توليد التدفقات النقدية.

التقديرات والافتراضات

الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل بالإضافة إلى المصادر الرئيسية الأخرى لعدم التيقن من الافتراضات، وذلك في تاريخ البيانات المالية، والتي قد يكون لها مخاطر جوهرية قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة موضحة أدناه: تبنت المجموعة إفتراضاتها وتقديراتها على أساس المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. قد تتغير الظروف الحالية والافتراضات حول التطورات المستقبلية نتيجة للتغيرات في السوق أو الظروف التي تنشأ خارج سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغييرات ضمن البيانات المالية الموحدة عند حدوثها.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمحطات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمحطات والمعدات لإحتساب قيمة الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد تقييم الاستخدام الحالي للأصل بالمقارنة مع الاستفادة الكاملة من قدرات الأصل والاستهلاك الناتج عن الاستخدام العادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إذا لم يكن بالإمكان معرفة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، تقدر القيمة العادلة باستخدام أساليب التتبع بما فيها نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. تؤخذ المدخلات لهذه النماذج من الأسواق المعلنة عندما يكون ذلك ممكناً، ولكن عندما لا يكون ذلك ممكناً يتطلب الأمر درجة من القرارات لتحديد القيم العادلة. تشمل القرارات أن يوضع في الاعتبار بيانات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتذبذب الأسعار. أية تغيرات في افتراض هذه العوامل قد تؤثر على القيمة العادلة المدرجة للأدوات المالية.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

إن إختيار الإنخفاض يتطلب تقدير القيم العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة المستخدمة للوحدات المولدة للنقد. إن تحديد القيمة القابلة للتحصيل يتطلب من الشركة أن تقوم بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وتقدير القيمة عند الإنتهاء من استخدام الموجودات، وتكلفة استكمال بناء الموجودات واختيار معدل خصم مناسب من أجل احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

فيما يلي صافي القيم الدفترية للموجودات غير المالية المتأثرة بالتقديرات المذكورة أعلاه:

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح 10) ممتلكات ومحطات ومعدات (إيضاح 11) موجودات غير ملموسة (إيضاح 14)
304,723	117,775	
3,498,466	3,845,225	
37,596	27,710	

الانخفاض في قيم الذمم المدينة، والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة، وإيجارات تمويلية مدينة وقروض لشركة ائتلاف

يتم وضع تقديرات للمبالغ القابلة للتحصيل من الذمم المدينة والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة ومن الإيجارات التمويلية المدينة عندما لا يكون التحصيل الكامل لهذه المبالغ محتملاً. ويوضع تقدير للمبالغ الفردية الجوهرية كل على حدة. أما المبالغ الفردية الغير جوهرية والتي استحققت، فتقيّم بشكل إجمالي ويوضع مخصص في البيانات المالية بناءً على فترة استحقاقها وحسب معدلات الاسترداد التاريخية.

كما في تاريخ التقارير المالية، بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 278.4 مليون درهم (2015: 254.5 مليون درهم)، وقد تم إدراج خسارة بسبب إنخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بقيمة 5.7 مليون درهم (2015: 4.3 مليون درهم).

الانخفاض في قيمة المخزون

يظهر المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. عندما يصبح المخزون قديماً أو غير قابل للاستخدام، يتم تقدير صافي القيمة المتوقع تحقيقها، فيتم وضع تقديرات منفردة للمخزون ذي القيم العالية، أما المخزون ذو القيم المنخفضة أو غير المهم ولكنه قديم أو غير قابل للاستخدام، فيتم تقدير قيمته بشكل إجمالي ويتم تكوين مخصص لانخفاض القيمة حسب نوع المخزون ودرجة قدمه أو عدم قابليته للاستخدام وفقاً لأسعار البيع التاريخية.

كما في تاريخ التقرير، بلغ إجمالي المخزون 46.2 مليون درهم (2015: 37.8 مليون درهم). تم تكوين مخصص للمخزون المتقادم بقيمة 14.2 مليون درهم في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: لا شيء). يتم إدراج أية فروقات بين المبالغ المحققة فعلياً في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحقيقها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

لم تقم المجموعة بشكل مبكر بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

دورة التحسينات السنوية 2014-2016 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 1 و 12 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 *البيانات المالية الموحدة* والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 *استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (2011)* المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 *الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بالافصاحات المتعلقة بالافصاحات حول التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.*

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 *الأدوات المالية: افصاحات اضافية حول محاسبة التحوط (وتعديلات مرتبة على ذلك) ناتجة من تقديم فصل حول محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.*

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 - *ضريبة الدخل المتعلقة بالإعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة على الخسائر غير المحققة.*

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 - *بيان التدفقات النقدية لتوفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغييرات في المطلوبات الناتجة عن الانشطة التمويلية.*

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 22 *معاملات بالعملة الأجنبية والبلد المدفوع مقدماً* يتناول التفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو أجزاء من المعاملات عندما:

- يكون هناك بدل تم تقويمه أو تسعيره بالعملة الأجنبية؛
- تقوم المنشأة بالإعتراف بالأصل المدفوع مقدماً أو بالتزام الدخل المؤجل المتعلق بهذا البديل، قبل الإعتراف بالأصل ذات العلاقة، المصاريف أو الدخل؛ و
- يكون الأصل المدفوع مقدماً أو التزام الدخل المؤجل غير نقدي.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 *نفقات على أساس الأسهم* المتعلقة بتصنيف وقياس معاملات الدفع بالأسهم

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 *عقود التأمين: المتعلق بتواريخ التطبيق المختلفة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ومعيار عقود التأمين الجديد القادم.*

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 *استثمار عقاري*: تعدل الفقرة 57 لتوضح أنه ينبغي على المنشأة تحويل الملكية إلى، أو من، الإستثمار العقاري عندما، فقط عندما، يكون هناك دليل على وجود تغيير في الإستخدام. يحدث التغيير في الإستخدام إذا كان العقار يفي، أو لم يعد يفي بتعريف الإستثمار العقاري. إن التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يشكل في حد ذاته دليلاً على حدوث تغيير في الإستخدام. تم تعديل الفقرة لتوضح أن قائمة الأمثلة المدرجة هي غير حصرية.

يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

1 يناير 2018

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 *الأدوات المالية* (النسخ المعدلة في السنوات 2009، 2010، 2013 و 2014)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 *الأدوات المالية* الصادر في نوفمبر 2009 متطلبات جديدة حول تصنيف وقياس الموجودات المالية. تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لاحقاً في أكتوبر 2010 ليشتمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها، وفي نوفمبر 2013 ليشتمل متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العامة. تم إصدار نسخة أخرى معدلة حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في يوليو 2014 ليشتمل بشكل أساسي (أ) متطلبات إنخفاض القيمة للموجودات المالية و (ب) تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" على أدوات دين معينة بسيطة.

تم إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية، والتي تحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 *الأدوات المالية: الإعتراف والقياس*. يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:

- **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال المحتفظ بها من خلاله وخصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في نسخته الصادرة في سنة 2014 فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ولكن هناك إختلافات في متطلبات تطبيق قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة.
- **إنخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة إئتمان متوقعة" لقياس إنخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً حصول حدث إئتماني قبل الإعتراف بخسارة الإئتمان.
- **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد الذي تم تصميمه ليكون متماشياً مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
- **إلغاء الإعتراف:** تم إدراج متطلبات إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

1 يناير 2018

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 *إيرادات من عقود مع العملاء*

في مايو 2014، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الذي أصدر نموذج شامل واحد للمنشآت لاستخدامه في المحاسبة للإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. سيجل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 والتفسيرات المتعلقة به عندما تصبح فعالة، محل الإرشاد الحالي للإعتراف بالإيرادات المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 *الإيرادات*؛ والمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 *عقود المقاولات*.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

يسري تطبيقها للفترات
السنوية التي تبدأ من أو بعد

إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 هو أنه على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتصف تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بمبلغ يعكس البديل المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. يقدم المعيار منهاج من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد (العقود) مع العملاء؛
- الخطوة الثانية: تحديد أداء الإلتزامات في العقد؛
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة؛
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على أداء الإلتزامات في العقد؛
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيرادات عندما (أو متى) تلبى المنشأة أداء الإلتزام

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، تعترف المنشأة عندما (أو متى) تلبى أداء الإلتزام، أي عند تحويل "السيطرة" على السلع أو الخدمات الضمنية لأداء الإلتزام إلى العميل. تمت إضافة توجيه إرشادي أكثر في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 للتعامل مع سيناريوهات محددة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيضاحات شاملة.

1 يناير 2019

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 كيفية الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح عن عقود الإيجار. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد، يتطلب من المستأجرين الاعتراف بموجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة عقد الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن الأصل موضوع العقد ذات قيمة منخفضة. يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهرى عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم 17.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات سيتم تطبيقها في البيانات المالية للمجموعة كما في أو عندما يتم تطبيقها، وأن تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، قد لا يكون لها تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولى.

تتوقع الإدارة بأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 سيتم تطبيقهما في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 وأن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 سيتم تطبيقه في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 قد يكون لهما تأثير هاماً على المبالغ والإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فيما يتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة وأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 قد يكون له تأثير هاماً على المبالغ والإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة فيما يتعلق بعقود الإيجار للمجموعة.

ومع ذلك، من غير الممكن تقديم تقدير معقول لآثار تطبيق هذه المعايير حتى تقوم المجموعة بمراجعة مفصلة.

3 الإيرادات

2016	2015
ألف درهم	ألف درهم
982,396	914,761
185,587	187,994
111,870	101,253
1,279,853	1,204,008

تزويد المياه المبردة وإيرادات التشغيل (إيضاح 30)
إيرادات إيجارات تمويلية (إيضاح 16)
إيرادات سلسلة الأعمال

4 القطاعات التشغيلية

لأهداف إدارية، تنقسم المجموعة إلى قطاعي أعمال استناداً إلى منتجاتها وخدماتها وهما كالآتي:

- قطاع "المياه المبردة" الذي يعمل على بناء وامتلاك وتجميع وتركيب وتشغيل وصيانة أنظمة التبريد والتكييف، بالإضافة إلى توزيع وبيع المياه المبردة لاستخدامها في أنظمة تقنيات تبريد المناطق (إيضاح رقم 9).
- قطاع "سلسلة الأعمال" الذي يشارك في الأنشطة الإضافية المتعلقة بالتوسع في أعمال المياه المبردة للمجموعة (إيضاح رقم 9).

يتم تقييم أداء القطاعات على أساس الربح التشغيلي أو الخسارة التشغيلية ويقاس بشكل مستمر بواسطة الربح التشغيلي أو الخسارة التشغيلية للمجموعة في البيانات المالية الموحدة. غير أنّ تمويل المجموعة (تكاليف التمويل وإيرادات الفوائد) يدار على أساس جماعي ولا تخصص للقطاعات التشغيلية.

2016		2015	
قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
1,167,983	111,870	1,102,755	101,253
-	20,185	-	18,597
1,167,983	132,055	1,102,755	119,850
(616,593)	(83,609)	(577,028)	(84,499)
551,390	48,446	525,727	35,351
(164,073)	(31,527)	(155,299)	(23,456)
387,317	16,919	370,428	11,895
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
4,986	-	-	-
116,950	-	98,660	-
371,702			

الإيرادات
إيرادات خارجية
إيرادات ما بين
القطاعات

إجمالي الإيرادات
تكاليف التشغيل

الربح الإجمالي

مصاريف إدارية و
مصاريف أخرى

أرباح التشغيل

تكاليف التمويل
إيرادات التمويل

مكاسب وخسائر أخرى
حصّة من نتائج شركات
زميلة وشركات ائتلاف

الشركة الوطنية للتبريد المركزي - ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
4 القطاعات التشغيلية (تتمة)

تم استبعاد الإيرادات ما بين القطاعات عند التوحيد.

تشمل نتائج القطاعات قيم الإستهلاك والإطفاء المخصصة للقطاعات التشغيلية كالاتي:

	2016			2015		
	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال
الإستهلاك	122,437	6,986	116,824	129,423	3,076	119,900
إطفاء إيجارات تمويلية	48,415	-	42,075	48,415	-	42,075

فيما يلي موجودات ومطلوبات القطاعات:

	2016			2015		
	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال
موجودات القطاع	7,634,562	187,615	7,348,701	7,822,177	-	7,478,445
مجموعة مستتعدة وأصل محتفظ	-	-	21,055	-	-	91,201
بهما للبيع	640,516	-	590,178	640,516	-	590,178
استثمارات في شركات زميلة	185,580	-	51,000	185,580	-	51,000
استثمارات في شركات إلتلاف	-	-	-	-	-	-
موجودات غير مخصصة	-	-	-	13,120	13,120	22,000
إجمالي الموجودات	8,460,658	187,615	8,010,934	8,661,393	13,120	8,232,824
مطلوبات القطاع	753,314	46,108	673,838	799,422	-	717,172
مطلوبات مرتبطة بشكل مباشر	-	-	-	-	-	16,078
بأصل محتفظ به للبيع	-	-	-	3,423,880	3,423,880	3,273,808
مطلوبات غير مخصصة	-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات	753,314	46,108	673,838	4,223,302	3,423,880	4,007,058

تمثل الموجودات غير المخصصة ودائع مصرفية بقيمة 13.1 مليون درهم (2015: 22.0 مليون درهم)، حيث يتم إدارة هذه الموجودات على أساس جماعي.

تمثل المطلوبات غير المخصصة قروضاً وسلفيات تحمل فائدة بقيمة 3,229.9 مليون درهم (2015: 2,997.3 مليون درهم)، التزامات بموجب إيجارات تمويلية بقيمة 11.3 مليون درهم (2015: 17.7 مليون درهم)، سندات إلزامية التحويل - الجزء المدرج في المطلوبات بقيمة 182.6 مليون درهم (2015: 258.8 مليون درهم).

الشركة الوطنية للتبريد المركزي - ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
4 معلومات القطاعات (تتمة)

إفصاحات القطاعات الأخرى:

	2016			2015		
	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال	قطاع المياه المبردة	قطاع الأعمال
المصرفيات الرأسمالية:	122,519	4,306	116,824	129,423	3,076	119,900
ممتلكات ومحطات ومعدات	198,750	-	191,702	198,750	-	191,702
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	91,837	-	91,837	91,837	-	91,837
إستثمارات في شركة زميلة و شركة ألتلاف	91,837	-	91,837	91,837	-	91,837

معلومات جغرافية

يشير الجدول أدناه إلى بعض المعلومات عن الموجودات غير المتداولة والإيرادات المتعلقة بالمجموعة بناءً على المواقع الجغرافية للقطاعات التشغيلية:

	الإيرادات		موجودات غير متداولة	
	2016	2015	2016	2015
الإمارات العربية المتحدة	1,208,003	1,160,345	6,339,296	6,116,684
أخرى	71,850	43,663	433,981	460,793
	1,279,853	1,204,008	6,773,277	6,577,477

لغرض إعداد هذا الجدول، تتكون الموجودات غير المتداولة من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ وممتلكات ومحطات ومعدات وإيجارات تمويلية مدينة وموجودات غير ملموسة.

إيرادات من عملاء خارجيين

يوفر الجدول أدناه المعلومات المتعلقة بالعملاء الأساسيين للمجموعة الذين ساهموا بأكثر من 10% من إيرادات المجموعة في 2016 أو 2015.

	2016	2015
قطاع المياه المبردة:		
العميل 1	305,821	302,077
العميل 2	260,445	249,647
العميل 3	118,191	112,315
	684,457	664,039

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
138,987	157,356	إجمالي مصاريف الفائدة للسنة
-	(1,397)	ناقص : أ فوائد المرسملة خلال السنة
138,987	155,959	الفائدة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة الموحد خلال السنة
100,848	123,027	الفائدة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة خلال السنة تشمل:
14,735	9,214	فوائد القروض والسلفيات التي تحمل فائدة
1,990	1,412	نفقات متراكمة على سندات إلزامية التحويل (إيضاح 24)
14,036	15,768	الفائدة على التزامات إيجارات تمويلية
7,378	6,538	إطفاء تكاليف العمليات
138,987	155,959	تكاليف تمويل أخرى

6 أرباح التشغيل

6.1 تكاليف التشغيل:

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
53,974	48,554	تكلفة المخزون المدرج كمصروفات
115,193	123,880	الاستهلاك (إيضاح 11)
313,518	338,077	تكاليف الخدمات
99,260	101,001	شراء المياه المبردة من طرف ذو علاقة (إيضاح 28)
61,448	70,467	تكاليف الموظفين ومصاريف أخرى
643,393	681,979	

6.2 مصاريف إدارية ومصاريف أخرى:

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
120,088	125,059	تكاليف الموظفين
4,707	5,543	الاستهلاك (إيضاح 11)
4,331	5,694	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (إيضاح 17)
48,792	56,247	مصاريف إدارية ومصاريف عمومية أخرى
177,918	192,543	

7 العائد الأساسي والمخفض على السهم المتعلق بحاملي الأسهم العادية للشركة الأم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العادية للشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة، مضافاً إليها المتوسط المرجح للأسهم العادية التي قد تصدر عند تحويل السندات الإلزامية التحويل (إيضاح 20).

يتم احتساب العائد المخفض على السهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العادية للشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة المستخدمة لحساب العائد الأساسي للسهم، مضافاً إليها المتوسط المرجح للأسهم العادية التي قد تصدر عند تحويل الأسهم العادية المحتملة المُخفّضة لربح السهم إلى أسهم عادية.

يوضح الجدول التالي الربح و بيانات الأسهم المستخدمة في احتساب العائد الأساسي والمخفض على السهم:

2015	2016	
345,345	367,362	أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العادية للشركة الأم للعائد الأساسي (ألف درهم)
736,474	736,474	المتوسط المرجح للأسهم العادية (باستثناء أسهم الخزينة) القائمة خلال السنة (ألف)
2,352,999	1,977,039	تأثير السندات الإلزامية التحويل (ألف)
3,089,473	2,713,513	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة (باستثناء أسهم الخزينة) والمعدل لتأثير السندات الإلزامية التحويل (ألف)
0.11	0.14	العائد الأساسي والمخفض على السهم (درهم)

تم احتساب العائد الأساسي على السهم على أساس الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يمكن إصدارها مقابل السندات الإلزامية التحويل (إيضاح 24). الشركة لا تملك أي أدوات ممكن أن يكون لها تأثير على العائد المخفض على السهم عند ممارستها.

في 30 يونيو 2015، تم استبعاد 758,150,113 سهم عادي محتمل نتيجة لإعادة شراء جزء من السندات الإلزامية التحويل (سندات إلزامية التحويل - 1 ب).

8 الأرباح الموزعة على المساهمين ومكافآت مجلس الإدارة

في 29 يناير 2017 توصل أعضاء مجلس الإدارة الى رفع توصية للمساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم تقضي بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين وحاملي السندات الإلزامية القابلة للتحويل بقيمة 6.5 فلس للسهم الواحد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

صادق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المنعقد في 2 مارس 2016 على توزيع أرباح نقدية بقيمة 6 فلس للسهم الواحد لحاملي الأسهم العادية وحاملي السندات الإلزامية القابلة للتحويل فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. تتكون الأرباح الموزعة من 44.3 مليون درهم لحاملي الأسهم العادية و 118.6 مليون درهم لحاملي السندات الإلزامية القابلة للتحويل، وقد تم دفعها في أبريل 2016.

في سنة 2015، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم الواحد فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014. تمت الموافقة على توزيع أرباح من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 11 مارس 2015. تتكون الأرباح الموزعة من 36.9 مليون درهم لحاملي الأسهم العادية و 136.7 مليون درهم لحاملي السندات الإلزامية القابلة للتحويل، وقد تم دفعها في أبريل 2015.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016

10 الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

فيما يلي حركة الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ خلال السنة:

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
140,121	292,795	الرصيد في 1 يناير
191,702	198,750	الإضافات خلال السنة
(16,132)	(319,689)	تحويل إلى الممتلكات والمحطات والمعدات (إيضاح 11)
(22,896)	(62,115)	تحويل إلى عقود إيجار (إيضاح 16)
292,795	109,741	دفعات مقدمة للمقاولين
11,928	8,034	الرصيد في 31 ديسمبر
304,723	117,775	

الرجاء الاطلاع على إيضاح 11 لمزيد من المعلومات عن مؤشرات واختبار انخفاض القيمة لوحدة توليد النقد.

11 ممتلكات ومحطات ومعدات

الإجمالي ألف درهم	سيارات ألف درهم	معدات وأجهزة مكتبية ألف درهم	أثاث وتركيبات ألف درهم	شبكة التوزيع ألف درهم	أراضي ومحطات ومباني ألف درهم	
						2016
						التكلفة:
5,256,108	523	41,185	11,507	2,001,335	3,201,558	في 1 يناير 2016
126,825	103	7,540	869	20,349	97,964	إضافات
319,689	-	-	-	180,652	139,037	تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح 10)
75,336	536	4,684	438	-	69,678	تحويل من موجودات محتفظ بها للبيع (إيضاح 18)
(17,582)	(85)	(10,494)	(4,865)	-	(2,138)	إستيعادات
5,760,376	1,077	42,915	7,949	2,202,336	3,506,099	في 31 ديسمبر 2016
						الاستهلاك:
781,391	484	31,465	10,074	218,492	520,876	في 1 يناير 2016
129,423	51	4,472	557	43,522	80,821	استهلاك السنة
45,668	522	4,228	438	-	40,480	تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع (إيضاح 18)
(17,582)	(85)	(10,494)	(4,865)	-	(2,138)	إستهلاك متعلق بإستيعادات
938,900	972	29,671	6,204	262,014	640,039	في 31 ديسمبر 2016
4,821,476	105	13,244	1,745	1,940,322	2,866,060	صافي القيمة المدرجة قبل انخفاض القيمة المتراكمة في 31 ديسمبر 2016
						مخصص انخفاض القيمة:
976,251	-	-	-	461,320	514,931	في 1 يناير 2016
-	-	-	-	-	-	إنخفاض القيمة للسنة
976,251	-	-	-	461,320	514,931	في 31 ديسمبر 2016
3,845,225	105	13,244	1,745	1,479,002	2,351,129	صافي القيمة المدرجة بعد انخفاض القيمة المتراكمة في 31 ديسمبر 2016

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016

8 الأرباح الموزعة على المساهمين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

خلال السنة، قامت الإدارة بإعادة تقييم السياسة المحاسبية فيما يتعلق بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة وقررت بأنه يجب إدراجها في بيان الربح أو الخسارة. بناءً على ذلك، تم قيدها كمستحق ومصروف في السنة الحالية. لم يتم إعادة بيان الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة لعكس مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن سنة 2015 بقيمة 7.1 مليون درهم حيث اعتبر المبلغ غير مادي.

9 الشركات التابعة والشركات التابعة المملوكة جزئياً

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها والمدرجة في الجدول الآتي:

نسبة الملكية	2015	2016	بلد التسجيل	الأنشطة الرئيسية
				قطاع المياه المبردة
				الشركة الوطنية للتبريد المركزي - رأس الخيمة (ذ.م.م.)
				شركة سمت لتبريد المناطق
				شركة البحرين لتبريد المناطق
				شركة تبريد عمان (ش.م.ع.م.)
				شركة تبريد (ش.م.م.) عمان
				شركة تبريد لتشغيل وصيانة
				محطات تبريد المناطق (ذ.م.م.)
				تبريد باركس للإستثمار ش.ذ.م.م
				شركة برايم لتبريد المناطق (أ)
				قطاع سلسلة الأعمال
				شركة أنظمة الخليج للطاقة (ذ.م.م.)
				مصنع الإمارات لصناعات الأثاث المعزولة (ذ.م.م.)
				شركة انستاليشن انتجريت 2000 (ذ.م.م.)
				شركة كول تيك إنرجي لمعالجة المياه (ذ.م.م.)
				شركة ايان بانهام وشركاه
				صحاري للتبريد والتكييف (ذ.م.م.)
				تسليم للقياس وتحصيل الرسوم (ذ.م.م.)
				أخرى غير مخصصة
				شركة تبريد القابضة (ذ.م.م.)
				شركة تبريد الميراج الإستثمار (ذ.م.م.)
				شركة كشركة قابضة
				شركة كشركة قابضة

كل الشركات التابعة لا تملك حقوق غير مسيطرة ذات أهمية مادية.

(أ) قامت الشركة خلال السنة بتأسيس شركة برايم لتبريد المناطق (ذ.م.م.) في إمارة أبوظبي برأس مال قدره 5 مليون درهم، وهي شركة تابعة تمتلك منها حصة 75% وذلك للإستحواذ على محطة تبريد جديدة ونشاط الشركة الرئيسي تزويد العملاء بالمياه المبردة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
11 ممتلكات ومحطات ومعدات (تتمة)

أراضي ومحطات ومباني ألف درهم	شبكة التوزيع ألف درهم	أثاث وتركيبات ألف درهم	معدات وأجهزة مكتبية ألف درهم	سيارات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2015					
التكلفة:					
في 1 يناير 2015	3,287,947	1,883,476	10,748	40,180	5,223,410
إضافات	813	108,273	997	2,874	112,957
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح 10)	3,531	9,586	200	2,815	16,132
تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع (إيضاح 18)	(90,733)	-	(438)	(4,684)	(96,391)
في 31 ديسمبر 2015	3,201,558	2,001,335	11,507	41,185	5,256,108
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2015	486,448	176,635	10,245	32,840	707,159
استهلاك السنة	74,908	41,857	267	2,853	119,900
تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع (إيضاح 18)	(40,480)	-	(438)	(4,228)	(45,668)
في 31 ديسمبر 2015	520,876	218,492	10,074	31,465	781,391
صافي القيمة المدرجة قبل انخفاض القيمة المتراكمة في 31 ديسمبر 2015	2,680,682	1,782,843	1,433	9,720	4,474,717
مخصص انخفاض القيمة:					
في 1 يناير 2015	514,931	461,320	-	-	976,251
إنخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2015	514,931	461,320	-	-	976,251
صافي القيمة المدرجة بعد انخفاض القيمة المتراكمة في 31 ديسمبر 2015	2,165,751	1,321,523	1,433	9,720	3,498,466

تم إدراج مصاريف استهلاك السنة على النحو التالي:

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم
115,193	123,880
4,707	5,543
119,900	129,423

مدرجة ضمن تكاليف التشغيل (إيضاح 6.1)

مدرجة ضمن المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى (إيضاح 6.2)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
11 ممتلكات ومحطات ومعدات (تتمة)

تم رهن ممتلكات ومحطات ومعدات إلى جانب أرصدة العملاء المدينة المتعلقة بهذه المحطات بقيمة تبلغ 4,427 مليون درهم (2015):
4,411 مليون درهم)، كضمان مقابل قروض (إيضاح 23).

وتم إدراج محطة بقيمة دفترية صافية تبلغ 35 مليون درهم (2015: 36.6 مليون درهم) تحت عقد تأجير تمويلي. تم رهن الموجودات المؤجرة كضمان مقابل الإلتزام بموجب إيجار تمويلي ذي العلاقة (إيضاح 25).

تقوم الإدارة بإجراء مراجعة استراتيجية سنوية على جميع مشاريعها بالنظر الى تقييم الأثر لأي عوامل داخلية أو خارجية على القيمة القابلة للإسترداد للممتلكات والمحطات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

تقوم الشركة بتطبيق منهج القيمة الاستعمالية باستخدام توقعات التدفقات النقدية بهدف تقدير القيمة القابلة للإسترداد للممتلكات والمحطات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والمعتمدة من قبل إدارة الشركة ومجلس الإدارة.

يتأثر حساب القيمة الاستعمالية بالأحكام والفرضيات التالية:

- تحديد الوحدات المولدة للنقد؛
- العمر الإنتاجي المقدر للمحطة الذي يقاس بطريقة الحمولية الكاملة (EFLH) والمعرفة على أنها عدد الساعات اللازمة لكل طن تبريد فعلي مقسوم على سعة التبريد المصممة بالطن؛
- حجم وتوقيت الإيرادات المتعلقة بسعة المحطة؛
- أ. تم التعاقد عليها ولكن لم يتم التوصيل حتى نهاية السنة و
- ب. لم يتم التوصيل حتى نهاية السنة
- معدل التضخم المستخدم (3%) لإستقراء التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الاتفاقية المبدئية مع العميل المعني؛
- تكلفة التشييد المتعلقة بالمحطة والمعدات قيد الانشاء بناءً على عقود موقعة حتى تاريخه وتوقع التكلفة المطلوبة حتى الإنجاز؛
- معدل الخصم بناءً على معدل متوسط تكلفة رأس المال المرجح للشركة البالغ 8.5% - 9.2% (2015: 8.5% - 9.2%)؛
- و
- القيمة النهائية لشبكات التوزيع والمباني

تعتمد توقعات الإيرادات على المناقشات مع العملاء الحاليين والمرشحين والشحنات المستقبلية المتوقعة. يتم توقع التدفقات النقدية بناءً على العقود الحالية مع العملاء المعنيين ويتم تمديدها لفترة الاستخدام المتوقع للمحطة.

إن لدى الشركة استثمارات في الشركات الزميلة التالية:

دولة التسجيل	الملكية	
	2015	2016
الإمارات العربية المتحدة	20%	20%
قطر	44%	44%
المملكة العربية السعودية	25%	25%
الإمارات العربية المتحدة	40%	40%

يعرض حق المجموعة في الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. فيما يلي بيان الحركة في الاستثمارات في الشركات الزميلة:

	2015	2016
	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير	529,430	590,178
الحصة من أرباح السنة (أ)	89,581	95,227
أرباح موزعة مستلمة	(33,476)	(47,257)
الحصة من التغييرات المتراكمة في القيمة العادلة للتحوط		
الفعال للتدفقات النقدية	4,643	2,368
في 31 ديسمبر	590,178	640,516

إن نشاط الشركات الزميلة مرتبط بنفس نشاط شركة تبريد. إن تواريخ السنة المالية للشركات الزميلة مطابقة لتاريخ السنة المالية لشركة تبريد.

(أ) تم تعديلها بالربح الناتج عن التعاملات بين الشركة والشركات الزميلة والبالغ 1.9 مليون درهم (2015: 1.3 مليون درهم)

12 الاستثمار في شركات زميلة (تتمة)

يوضح ما يلي المعلومات المالية الملخصة لاستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة:

الإجمالي ألف درهم	أخرى ألف درهم	شركة تبريد المناطق (السعودية)	شركة قطر للتبريد المركزي ش.م.ع.	
		ألف درهم	ألف درهم	
				2016
809,365	94,635	380,735	333,995	الموجودات المتداولة
3,556,411	407,763	1,614,732	1,533,916	الموجودات غير المتداولة
(553,774)	(39,416)	(225,347)	(289,011)	المطلوبات المتداولة
(2,018,548)	(266,166)	(1,055,123)	(697,259)	المطلوبات غير المتداولة
1,793,454	196,816	714,997	881,641	صافي الموجودات
640,516	73,845	178,749	387,922	حصة تبريد من صافي الموجودات
				2015
833,708	100,834	490,234	292,640	الموجودات المتداولة
3,051,985	423,903	1,328,691	1,299,391	الموجودات غير المتداولة
(573,415)	(51,898)	(256,986)	(264,531)	المطلوبات المتداولة
(1,712,788)	(290,194)	(913,371)	(509,223)	المطلوبات غير المتداولة
1,649,490	182,645	648,568	818,277	صافي الموجودات
590,178	67,994	162,142	360,042	حصة تبريد من صافي الموجودات

الشركة الوطنية للتبريد المركزي - ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016

12 الاستثمار في شركات زميلة (تتمة)

شركة قطر للتبريد المركزي ش.م.ع. ألف درهم	شركة تبريد المناطق (السعودية) ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
344,228	220,713	113,701	678,642
(144,396)	(77,514)	(52,065)	(273,975)
(86,493)	(23,877)	(3,060)	(113,430)
-	61,589	340	61,929
(8,688)	(41,723)	(12,510)	(62,921)
(2,620)	-	-	(2,620)
102,031	139,188	46,406	287,625
44,894	34,797	17,465	97,156
352,822	181,888	114,598	649,308
(149,215)	(66,370)	(57,630)	(273,215)
(88,717)	(26,211)	(1,585)	(116,513)
-	72,982	-	72,982
(10,573)	(29,273)	(13,454)	(53,300)
-	(20,000)	-	(20,000)
104,317	113,016	41,929	259,262
45,900	28,254	16,736	90,890

2015

الإيرادات

تكلفة المبيعات

مصاريف إدارية ومصاريف أخرى

إيرادات أخرى

صافي تكلفة التمويل

تكاليف أخرى

الربح للسنة

حصة تبريد من النتائج للسنة

2015

الإيرادات

تكلفة المبيعات

مصاريف إدارية ومصاريف أخرى

إيرادات أخرى

صافي تكلفة التمويل

تكاليف أخرى

الربح للسنة

حصة تبريد من النتائج للسنة

يتضمن صافي موجودات الشركات الزميلة حصة الشركة من القيمة العادلة السالبة لمشتقات الشركات الزميلة بقيمة 4.5 مليون درهم (2015: 6.8 مليون درهم). تم تعديل المعلومات المالية الملخصة لاستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة للمعاملات ما بين الشركات.

13 الاستثمار في شركات ائتلاف

تمتلك الشركة الاستثمارات التالية في شركات ائتلاف:

دولة التسجيل	نسبة التملك	
	2015	2016
شركة SNC لافالين الخليج للمقاولات ذ.م.م.	51%	51%
شركة S&T كول لتبريد المناطق ذ.م.م.	50%	50%
بيزنيس ديستركت كولنج للاستثمار ذ.م.م.	50%	50%

شركة SNC لافالين الخليج للمقاولات ذ.م.م.، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، تعمل في مجال الهندسة، والمشتريات والإنشاءات وإدارة الإنشاءات في مجال تبريد المناطق. يحتسب حق المجموعة في شركة SNC لافالين في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية حيث أن كلا المساهمين لديهم سيطرة مشتركة وحقوق متساوية في صافي الأصول.

الشركة الوطنية للتبريد المركزي - ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016

13 الاستثمار في شركات ائتلاف (تتمة)

شركة S&T كول لتبريد المناطق ذ.م.م.، هي شركة ذات مسؤولية محدودة، تأسست في إمارة أبوظبي وتمارس نفس نشاط شركة تبريد. يحتسب حق المجموعة في شركة S&T كول لتبريد المناطق في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

إن تاريخ السنة المالية لشركات الائتلاف مطابق لتاريخ السنة المالية لشركة تبريد.

فيما يلي حركة الاستثمارات في شركات الائتلاف:

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم
49,233	51,000
-	91,837
-	72,276
7,770	19,794
-	(29,000)
(8,274)	593
2,271	(20,920)
51,000	185,580
104,789	79,278
7,770	19,794

في 1 يناير

مساهمة إضافية إلى شركة إئتلاف (أ)

تحويل قرض إلى استثمار (إيضاح 15)

حصة من أرباح السنة

أرباح موزعة

حصة في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية لتحوط التدفقات النقدية الفعال

تعديلات للمعاملات الداخلية للمجموعة

في 31 ديسمبر

حصة من إيرادات وأرباح شركات الائتلاف:

الإيرادات

الربح للسنة

(أ) في سنة 2016، قامت الشركة، بإستثمار إضافي بقيمة 91.8 مليون درهم ببيزنيس ديستركت كولنج للإستثمار ذ.م.م. تم تسجيل الاستثمار كشركة إئتلاف وفقاً لطريقة حقوق الملكية حيث أن كلا المساهمين لديهم سيطرة مشتركة وحقوق متساوية في صافي الأصول.

يوضح الجدول التالي باختصار معلومات حول استثمار المجموعة في شركات الائتلاف:

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم
203,537	158,093
(168,820)	(88,154)
(8,151)	(10,431)
222	216
(11,275)	(20,006)
15,513	39,718
7,770	19,794

الإيرادات

تكلفة المبيعات

مصاريف إدارية ومصاريف أخرى

إيرادات أخرى

صافي تكلفة التمويل

الربح للسنة

حصة تبريد من النتائج للسنة

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
1,276,807	284,660	الموجودات المتداولة
(142,027)	1,246,040	الموجودات غير المتداولة
(906,875)	(225,437)	المطلوبات المتداولة
370,579	(1,130,989)	المطلوبات غير المتداولة
185,580	(72,276)	قرض من المساهمين (إيضاح 15)
	101,998	إجمالي صافي الموجودات
	51,000	حصة تبريد من صافي الموجودات

يتضمن صافي الموجودات في شركات الائتلاف حصة الشركة في القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية من شركة ائتلاف بقيمة 21.8 مليون درهم (2015: 22.4 مليون درهم). تم تعديل المعلومات المالية الملخصة لاستثمارات المجموعة في شركات ائتلاف للمعاملات ما بين الشركات

ليس هناك شركة ائتلاف ذات أهمية جوهرية للعرض بمفردها بالنسبة للمجموعة.

الشهرة	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
	37,596	37,596	في 1 يناير
	(9,886)	-	خسائر انخفاض القيمة المتراكمة
	27,710	37,596	

اختبار انخفاض قيمة الشهرة

فيما يلي القيمة المدرجة للشهرة الموزعة لكل من الوحدات المولدة للنقد:

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
27,710	27,711	شركة إيان بنهام وشركاه
-	9,712	القوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة
-	173	أخرى
27,710	37,596	إجمالي

تم توزيع الشهرة المكتسبة من خلال دمج الأعمال على الوحدات المولدة للنقد التالية بغرض اختبار الانخفاض في القيمة:

- شركة إيان بنهام وشركاه، وحدة مولدة للنقد تتعلق بالشهرة الناتجة عن الاستحواذ على حق الملكية في شركة إيان بنهام وشركاه؛ و
- القوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة، وحدة مولدة للنقد تتعلق بالشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركة أنظمة الخليج للطاقة.

اختبار انخفاض قيمة الشهرة (تتمة)

شركة إيان بنهام وشركاه

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد لوحدة شركة إيان بنهام وشركاه، بناءً على احتساب قيمة الاستخدام وذلك باستخدام توقعات التدفقات النقدية للإيرادات والتكاليف المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتشمل فترة خمس سنوات تنتهي في 31 ديسمبر 2021. بلغ معدل التخفيض المطبق على التدفقات النقدية المتوقعة 25% (2015: 25%). تكتسب الإيرادات من عقود الإشراف على المشاريع والدراسات والتصميم. تعكس الإيرادات في نموذج التدفقات النقدية لمدة خمس سنوات توقعات الإدارة للإيرادات بشكل متحفظ. تمثل تكاليف العقود بصفة أساسية الرواتب والمكافآت المتعلقة بالموظفين الفنيين كالمهندسين والتكاليف الإدارية الأخرى. تم تضمين هذه التكاليف في النموذج بناءً على توجهات السوق الحالية المتوقعة. تتضمن توقعات التدفقات النقدية تقديراً للقيمة النهائية بناءً على معدل نمو التضخم 3% (2015: 3%).

وحدة القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة المولدة للنقد

وبما أن شركة أنظمة الخليج لم تعد مرتبطة بشكل كبير بأي من نشاطات العمل الرئيسية، قررت الإدارة بتخفيض قيمة الشهرة بمبلغ قيمته 9.9 مليون درهم، وقامت بإدراجه ضمن مكاسب وخسائر أخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
-	72,276	قرض لشركة ائتلاف

خلال السنة، توصلت الشركة إلى اتفاق مع شريك إئتلاف لمعاملة قرض بقيمة 72 مليون درهم تم تقديمه سابقاً لشركة S&T كحل لتبريد المناطق ذ.م.م.، كمساهمة إضافية في رأس المال (إيضاح 12).

فيما يلي الحركة على الإيجارات التمويلية المدينة خلال السنة:

2015	2016
ألف درهم	ألف درهم
2,982,275	2,963,096
22,896	98,804
187,994	185,587
(230,069)	(234,002)
2,963,096	3,013,485

في 1 يناير
الاعتراف المبني بتسجيل الإيجارات التمويلية المدينة خلال السنة (أ)
إيرادات الإيجارات التمويلية (إيضاح 3)
إيجارات مستلمة
كما في 31 ديسمبر

تم تحليلها في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

2015	2016
ألف درهم	ألف درهم
226,404	230,918
2,736,692	2,782,567
2,963,096	3,013,485

الموجودات المتداولة
الموجودات غير المتداولة

فيما يلي بيان الحد الأدنى للذمم المدينة المستقبلية للإيجارات التمويلية والقيمة الحالية لصافي الحد الأدنى للذمم المدينة للإيجارات التمويلية:

2015		2016	
القيمة الحالية للحد الأدنى للقيمة المدينة للإيجارات ألف درهم	الحد الأدنى للقيمة المدينة للإيجارات ألف درهم	القيمة الحالية للحد الأدنى للقيمة المدينة للإيجارات ألف درهم	الحد الأدنى للقيمة المدينة للإيجارات ألف درهم
226,404	234,003	230,918	243,899
813,471	981,812	842,428	1,034,542
1,923,221	4,187,306	1,940,139	4,058,418
2,963,096	5,403,121	3,013,485	5,336,859
-	(2,440,025)	-	(2,323,374)
2,963,096	2,963,096	3,013,485	3,013,485

خلال سنة واحدة
بعد سنة ولكن لا تزيد
عن خمس سنوات
تزيد عن خمس سنوات
إيرادات غير مستحقة

فيما يلي بيان حركة الإيرادات غير المستحقة:

2015	2016
ألف درهم	ألف درهم
2,609,335	2,440,025
18,684	68,936
(187,994)	(185,587)
2,440,025	2,323,374

في 1 يناير
متعلقة بإيجارات تمويلية جديدة
أدرجت خلال السنة (إيضاح 3)
في 31 ديسمبر

لم يتم افتراض وجود قيمة متبقية غير مضمونة لصالح المؤجر في العمليات الحسابية أعلاه.

(أ) خلال السنة، قامت الشركة ببناء محطة تبريد جديدة لعميل قائم، وقعت الشركة اتفاقية تبريد رئيسية ("الاتفاقية") مع هذا العميل. قامت الإدارة بإجراء تقييم للاتفاقية لتوفير خدمات التبريد للعميل من خلال المحطة وفقاً لشروط الاتفاقية ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة، وخلصت إلى أن الاتفاقية تحتوي على عقد إيجار تمويلي فيما يتعلق بالمحطة وشبكات التوزيع ذات الصلة بحيث تنقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية المحطة إلى العميل.

تم تحويل القيمة المدرجة للمحطة وشبكة التوزيع ذات الصلة البالغة 62.1 مليون درهم من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ وإدراج الإيجار التمويلي المدين بالقيمة العادلة في بداية الاتفاقية بمبلغ 98.8 مليون درهم، مما أدى إلى مكسب بقيمة 36.7 مليون درهم، وتم إدراجه ضمن مكاسب وخسائر أخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

خلال سنة 2015، وقعت شركة تبريد عُمان، وهي شركة تابعة، اتفاقية تبريد رئيسية ("الاتفاقية") مع عميل لمدة تعاقدية قدرها 15 سنة. قامت الإدارة بإجراء تقييم للاتفاقية لتوفير خدمات التبريد للعميل من خلال المحطات المحددة وفقاً لشروط الاتفاقية ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة، وخلصت إلى أن الاتفاقية تحتوي على عقد إيجار تمويلي فيما يتعلق بالمحطات المحددة وشبكات التوزيع ذات الصلة بحيث تنقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية المحطات المحددة إلى العميل.

تم تحويل المحطة من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ وإدراج الإيجار التمويلي المدين بقيمة عادلة تبلغ 22.8 مليون درهم.

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
262,128	238,404	الذمم التجارية المدينة، صافي
46,427	53,869	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (إيضاح 28)
13,493	19,117	مبالغ مدفوعة مقدماً لمقاولين وموظفين
16,183	40,058	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
54,997	47,981	ودائع ومدنيون آخرون
15,887	10,077	مصاريف مدفوعة مقدماً
409,115	409,506	

في 31 ديسمبر 2016، هناك ذمم تجارية مدينة بقيمة إسمية تبلغ 16.2 مليون درهم (2015: 16.1 مليون درهم) قد تم تكوين مخصص لها بالكامل. كانت الحركات في مخصص الانخفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة كالاتي:

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
16,135	11,932	في 1 يناير
5,694	4,331	المخصص للسنة (إيضاح 6,2)
(5,585)	(128)	المبالغ المشطوبة
16,244	16,135	في 31 ديسمبر

كان تحليل مدة الاستدانة للذمم التجارية المدينة التي لم تتخفص قيمتها والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة في 31 ديسمبر كالاتي:

مستحق الدفع من فترة طويلة ولكن لم تتخفص قيمته							غير مستحق الدفع وغير منخفص القيمة	إجمالي	
أقل من 30 يوماً	بين 30-60 يوماً	بين 60-90 يوماً	بين 90-120 يوماً	بين 120-365 يوماً	أكثر من 365 يوماً	ألف درهم	ألف درهم		
44,861	9,872	8,512	8,614	27,505	27,578	181,613	308,555	2016	
20,177	9,942	9,743	6,752	28,109	26,212	191,338	292,273	2015	

من المتوقع استرداد قيمة الذمم المدينة غير المنخفضة القيمة بناءً على الخبرة السابقة. ليس من عادة المجموعة الحصول على ضمانات للذمم المدينة، وبالتالي فإنه لا يتم ضمان الغالبية العظمى من الذمم المدينة.

إن الذمم التجارية المدينة لا تحمل فائدة، ويتم السداد عادة خلال فترة 30-60 يوماً. إن الشروط والأحكام المتعلقة بمبالغ مستحقة من الأطراف ذات العلاقة مشار إليها في الإيضاح 28.

(أ) المجموعة المستبعدة المحتفظ بها للبيع

خلال السنة، نتيجةً للتغيير في ظروف السوق، عدلت المجموعة عن نيتها لبيع إحدى شركاتها التابعة. بناءً على ذلك، تم عرض الموجودات والمطلوبات التي تم تصنيفها سابقاً ضمن "مجموعة مستبعدة محتفظ بها للبيع" ضمن الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2016 وتم قياسها بقيمتها المدرجة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 5 *موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات غير مستمرة*. وبالمثل، تم تغيير مبالغ أرقام المقارنة للمجموعة المستبعدة والأصول المحتفظ بها للبيع في بيان الربح أو الخسارة الموحد للسنة السابقة ليعكس التصنيف في بيان الربح أو الخسارة الموحد للسنة الحالية المعروضة.

تم تصنيف موجودات و مطلوبات الشركة التابعة "مجموعة مستبعدة محتفظ بها للبيع" كما في 31 ديسمبر 2015 على النحو التالي:

ألف درهم	
	الموجودات
29,668	ممتلكات ومحطات ومعدات
18,122	ذمم مدينة تجارية وذمم مدينة أخرى
5,879	المخزون
16,477	رصيد لدى البنك و النقد العائد للأصول المحتفظ بها للبيع (إيضاح 19)
70,146	أصول محتفظ بها للبيع
	المطلوبات
(451)	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
(15,627)	ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع
(16,078)	مطلوبات مرتبطة بشكل مباشر بأصول محتفظ لها للبيع
54,068	صافي الأصول المحتفظ بها للبيع

(ب) أصل محتفظ به للبيع

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع قطعة أرض والتي تم تصنيفها سابقاً كمحتفظ بها للبيع. بلغت القيمة المدرجة للأرض 21 مليون درهم وإعترفت المجموعة بمكسب بقيمة 1.6 مليون درهم من عملية البيع وتم الإعتراف به ضمن المكاسب والخسائر الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد خلال السنة.

الأرصدة البنكية والنقد المدرجة في بيان المركز المالي الموحد:

	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع مصرفية	376,841	154,969
	13,120	22,000
	389,961	176,969

إن النقد وما يعادله المدرج في بيان التدفقات النقدية الموحد يحتوي على مبالغ بيان المركز المالي التالية:

	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع مصرفية بتاريخ استحقاق أكثر من 3 شهور	376,841	154,969
أرصدة لدى البنوك ونقد عائدة الى المجموعة المستبعدة (إيضاح 18)	13,120	22,000
النقد وما يعادله كما في 31 ديسمبر	-	16,477
	389,961	193,446

تحمل الودائع المصرفية فوائد بمعدلات ثابتة تتراوح ما بين 1.3% - 2.5% سنوياً (2015: 1.0% - 1.6% سنوياً).

فيما يلي التركيز الجغرافي للنقد والودائع:

	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
داخل الإمارات العربية المتحدة	371,159	179,813
خارج الإمارات العربية المتحدة	18,802	13,633
	389,961	193,446

20 رأس المال المصدر

	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل	738,489,648	738,489,648
أسهم عادية (2015: 738,489,648)		
بقية درهم واحد للسهم		
	738,490	738,490

21 أسهم الخزينة

وضعت الشركة برنامج حوافز للموظفين بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 17 ديسمبر 2000، وساهمت أيضاً في شراء الأسهم العادية للشركة وإعطائها لأحد المساهمين بحيث يكون وصياً على تلك الأسهم. وتحتفظ الشركة بالمخاطر والفوائد الهامة المتعلقة بهذه الأسهم.

22 الاحتياطات

الإحتياطي النظامي

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي أرباح السنة إلى الإحتياطي النظامي. يجوز للشركة إيقاف هذه التحويلات عندما يبلغ رصيد الإحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

الإحتياطي الآخر

يمثل هذا الإحتياطي المبالغ المحولة من إعادة شراء السندات الإلزامية التحويل "س إ ت 08" بتاريخ 19 مايو 2011 من خلال تسليم 415,683,447 سهم. يمثل مبلغ 1,145.2 مليون درهم الفرق بين إجمالي الأجزاء المدرجة في المطلوبات وحقوق المساهمين المطفأة والأسهم الصادرة. كذلك يشمل الإحتياطي مبلغ 8.671 مليون درهم نتج عن تسوية تسهيل القرض الثانوي شريحة (ب) إلى سندات إلزامية التحويل في 2012.

خلال سنة 2014، قرر مجلس إدارة الشركة تحويل مبلغ 137.8 مليون درهم من الإحتياطي الآخر للأرباح المحتجزة (إيضاح 24).

بعد تحويل شريحة من السندات الإلزامية التحويل (س إ ت-4)، خلال 2014 تم تحويل مبلغ 54.4 مليون درهم إلى الإحتياطي الآخر الذي يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للسندات الإلزامية التحويل-4 والمبلغ العائد الى رأس المال.

بالإضافة لذلك، خلال سنة 2015، قامت الشركة بإعادة شراء حصة في السندات الإلزامية التحويل-1ب (إيضاح 24) الأمر الذي أدى إلى تحميل مبلغ بقيمة 209.3 مليون درهم للاحتياطي الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
24 السندات الإلزامية التحويل (تتمة)

في 31 ديسمبر 2015	السند الإلزامي التحويل (س إ ت)		
	الجزء المدرج في المطلوبات ألف درهم	الجزء المدرج في حقوق الملكية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
س إ ت-1 "أ" (تمثل 989,944,912 سهم بقيمة درهم للسهم الواحد)	134,428	870,575	1,005,003
س إ ت-1 "ب" (تمثل 289,626,849 سهم بقيمة درهم للسهم الواحد)	38,403	244,850	283,253
س إ ت-1 "ج" (تمثل 639,862,459 سهم بقيمة درهم للسهم الواحد)	85,986	559,951	645,937
س إ ت-4 (تمثل 57,605,736 سهم بقيمة درهم للسهم الواحد)	-	97,100	97,100
مجموع 1,977,039,956 سهم بقيمة درهم للسهم الواحد	258,817	1,772,476	2,031,293

فيما يلي تحليل الجزء المدرج في المطلوبات للسندات الإلزامية التحويل في بيان المركز المالي الموحد:

الجزء المتداول	في 31 ديسمبر 2016	في 31 ديسمبر 2015
الجزء غير المتداول	ألف درهم	ألف درهم
	84,909	84,909
	97,729	173,908
	182,638	258,817

للمجموعة أربعة مجموعات صادرة من السندات الإلزامية التحويل.

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - أ1)

لدى المجموعة اثنان من السندات س إ ت 1 أ صادران:

- تم إصدار سند إلزامي التحويل (س إ ت - أ1) في 1 أبريل 2011 على شكل شهادات ثقة بمبلغ إجمالي قدره 635 مليون درهم، ويستحق في مارس 2019؛ و
- تم إصدار سند إلزامي التحويل (س إ ت - أ1) في 31 ديسمبر 2012 على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية قدرها 411 مليون درهم، ويستحق في مارس 2019. تم إصدار هذا السند كتسوية للقرض الثانوي الشريحة ب.

يحمل (س إ ت - أ1) قسيمة نقدية بقيمة % 4 سنوياً من 1 يناير 2013 إلى تاريخ الاستحقاق، ويتم الدفع بأثر رجعي ربع سنوياً.

سيتم تحويل "س إ ت-أ1" عند الاستحقاق إلى أسهم عادية للشركة بنسبة تبادل ثابتة تبلغ 1.1259 وتخضع السندات فيما يتعلق بحق الدفع لمطالبات دائني الشركة.

بلغت تكاليف إصدار (س إ ت-أ1) في تاريخ الإصدار 10.9 مليون درهم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
24 السندات الإلزامية التحويل (تتمة)

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - أ1) (تتمة)

يمثل الجزء المدرج في المطلوبات في (س إ ت-أ1) والبالغ 95 مليون درهم (2015: 134 مليون درهم) بعد خصم تكاليف المعاملة، القيمة الحالية للقسيمة النقدية المستحقة الدفع حتى الاستحقاق، بخصم بنسبة سوقية % 4 عند إصدارها والتي يتم تحديدها بناءً على سندات بشروط وأحكام مشابهة، ولكن دون وجود الشرط الإلزامي للتحويل إلى أسهم عادية عند الاسترداد.

تم تصنيف ما تبقى من عائدات، عند إصدارها، (س إ ت-أ1) البالغة 871 مليون درهم (2015: 871 مليون درهم)، بعد خصم تكاليف المعاملة، كجزء مدرج في حقوق الملكية .

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - أ1ب)

تم إصدار سندات إلزامية التحويل (س إ ت - أ1ب) في 1 أبريل 2011 على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية تبلغ 1,065 مليون درهم، ويستحق في مارس 2019.

يحمل س إ ت - أ1ب قسيمة نقدية بقيمة % 4 في السنة من 1 يناير 2013 وحتى الاستحقاق ويتم دفعها بأثر رجعي ربع سنوياً.

وسيتم تحويل س إ ت - أ1ب عند الاستحقاق إلى أسهم عادية للشركة مبنية على نسبة تبادل ثابتة تبلغ 1.1259 وتخضع السندات بما يتعلق بحق الدفع لمطالبات دائني الشركة.

تبلغ تكاليف المعاملة الخاصة بإصدار س إ ت - أ1ب مبلغ 18.2 مليون درهم.

الجزء المدرج في المطلوبات في س إ ت - أ1ب يبلغ 27 مليون درهم (2015: 38 مليون درهم) بعد خصم تكاليف المعاملة، ويمثل القيمة الحالية للقسيمة النقدية المستحقة الدفع خلال الفترة من 1 يناير 2013 إلى الاستحقاق، ومخصومة بنسبة سوقية % 4 عند إصدارها وتحدد على أساس سندات لها نفس الشروط والأحكام، ولكن دون وجود شرط إلزامي للتحويل إلى أسهم عادية عند الاسترداد.

المتبقي من عوائد، عند إصدارها، (س إ ت - أ1ب) والذي بلغ 245 مليون درهم (2015: 245 مليون درهم) بعد خصم تكاليف المعاملة، تم إدراجه في حقوق الملكية وتعديله ليشمل التسوية العينية للقسيمة والتي بلغت 114.8 مليون درهم (2015: 144.8 مليون درهم) من تاريخ الإصدار حتى 31 ديسمبر 2012.

في 7 يونيو 2015 صادق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية العادية على إعادة شراء جزء من السندات الإلزامية التحويل "أ1ب" (س إ ت "أ1ب") التي تحمل قيمة دفترية 795.9 مليون درهم بمبلغ 1,000 مليون درهم. وقد تم توثيق اتفاقية بيع وإعادة الشراء مع حامل السندات الإلزامية التحويل في 30 يونيو 2015 وقد تم تحويل الاعتبار لاحقاً في 1 يوليو 2015.

طبقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تم تحديد سعر إعادة الشراء بقيمة 113 مليون درهم المخصص للجزء المدرج بالمطلوبات بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة الشراء بناءً على القيمة الحالية للقوائم المستحقة الدفع حتى تاريخ الاستحقاق والمخصومة بمعدل السوق الحالي بنسبة % 6.3 سنوياً. تم إدراج الربح الناتج البالغ 5.1 مليون درهم ضمن الأرباح والخسائر الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 1ب) (تتمة)

تم إدراج المتبقي من مبلغ إعادة الشراء 887 مليون درهم في الجزء المدرج في حقوق الملكية والذي نتج عنه تعديل بمبلغ 209.3 مليون درهم في حقوق الملكية ضمن الاحتياطات الأخرى كما يلي:

القيمة الدفترية ألف درهم	تخصيص السعر ألف درهم	الفرق ألف درهم
118,099	112,984	5,115
677,762	887,016	(209,254)
795,861	1,000,000	(204,139)

س إ ت "1ب" - جزء المطلوبات

س إ ت "1ب" - جزء حقوق الملكية

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 1ج)

خلال 2012، قامت المجموعة بإصدار سند إلزامي التحويل (س إ ت - 1ج) على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية بلغت 720 مليون درهم، تستحق في مارس 2019.

يحمل "س إ ت - 1ج" قسيمة نقدية بنسبة 4% سنوياً، من 1 يناير 2013 إلى 31 مارس 2019، واجبة السداد بأثر رجعي ربع سنوياً، وسيتم تحويلها إلى أسهم عادية للشركة على أساس نسبة تبادل ثابتة تبلغ 1.1259 تخضع السندات فيما يتعلق بحق الدفع لمطالبات دائني الشركة.

يمثل الجزء المدرج في المطلوبات من (س إ ت - 1ج) والبالغ 60 مليون درهم (2015: 86 مليون درهم)، القيمة الحالية للقسيمة النقدية المستحقة الدفع خلال الفترة من 1 يناير 2013 وحتى الاستحقاق، والمخصومة بنسبة 4% عند إصدارها والتي تم تحديدها بناءً على سندات بشروط وأحكام مشابهة، ولكن دون وجود شرط إلزامي للتحويل إلى أسهم عادية عند الاسترداد.

وتم تصنيف المبالغ المتبقية، عند إصدارها، في (س إ ت - 1ج) والبالغة 560 مليون درهم (2014: 560 مليون درهم)، ضمن حقوق المساهمين لـ (س إ ت - 1ج).

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 4)

تم إصدار سند إلزامي التحويل (س إ ت - 4) في 22 مايو 2013 على شكل شهادات ثقة بقيمة إجمالية قدرها 133.9 مليون درهم تستحق في أبريل 2019.

لا يحمل س إ ت - 4 قسيمة. والأداة قابلة للتحويل في أي وقت من الآن وحتى الاستحقاق في 2019 إلى أسهم عادية للشركة بناءً على نسبة تحويل ثابتة قدرها 1.6856 تخضع السندات فيما يتعلق بحق الدفع لمطالبات دائني الشركة. وبناءً على ذلك تم إدراج (س إ ت - 4) بالكامل كأداة حقوق مساهمين.

في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المنعقد بتاريخ 24 مارس 2014، صادق المساهمون على إصدار شريحة جديدة للسندات الإلزامية التحويل 4 في صورة شهادات ثقة تستحق في أبريل 2019. تم احتساب قيمة الشريحة الجديدة وقدرها 97.1 مليون درهم على أساس معدل تحويل ثابت تم احتسابه بناءً على قيمة المعدل المرجح لسعر السهم في خلال أسبوع كما في 1 مايو 2014. كل الأحكام الأخرى للسندات الإلزامية التحويل 4 مشابهة للسندات الإلزامية التحويل 4 الصادرة حالياً.

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 4) (تتمة)

في يوليو 2014 تم تحويل السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 4) الذي تبلغ قيمته المدرجة 133.9 مليون درهم إلى أسهم عادية و قد بلغ عدد الأسهم 79,426,201 سهم بقيمة 1 درهم لكل سهم.

وقد تم إصدار السندات الإلزامية التحويل (س إ ت - 1أ)، (س إ ت - 1ب)، (س إ ت - 1ج) و (س إ ت - 4) بدون أي تعهد أو ضمان.

فيما يلي التسوية بين المبالغ الظاهرة في بيان المركز المالي الموحد هي كالتالي:

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 1أ)			
الجزء المدرج في المطلوبات ألف درهم	الجزء المدرج في حقوق الملكية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
134,428	870,575	1,005,003	الرصيد في 1 يناير 2016
4,753	-	4,753	المصرف التراكمي
327	-	327	إطفاء تكاليف العملية
(44,583)	-	(44,583)	قوائم نقدية مدفوعة
94,925	870,575	965,500	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 1ب)			
الجزء المدرج في المطلوبات ألف درهم	الجزء المدرج في حقوق الملكية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
38,403	244,850	283,253	الرصيد في 1 يناير 2016
1,390	-	1,390	المصرف التراكمي
549	-	549	إطفاء تكاليف العملية
(13,044)	-	(13,044)	قوائم نقدية مدفوعة
27,298	244,850	272,148	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 1ج)			
الجزء المدرج في المطلوبات ألف درهم	الجزء المدرج في حقوق الملكية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
85,986	559,951	645,937	الرصيد في 1 يناير 2016
3,071	-	3,071	المصرف التراكمي
175	-	175	إطفاء تكاليف العملية
(28,817)	-	(28,817)	قوائم نقدية مدفوعة
60,415	559,951	620,366	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

السند الإلزامي التحويل (س إ ت - 4)			
الجزء المدرج في المطلوبات ألف درهم	الجزء المدرج في حقوق الملكية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
-	97,100	97,100	الرصيد في 1 يناير و 31 ديسمبر
182,638	1,772,476	1,955,114	مجموع السندات الإلزامية التحويل في 31 ديسمبر 2016
258,817	1,772,476	2,031,293	مجموع السندات الإلزامية التحويل في 31 ديسمبر 2015

دخلت الشركة خلال عام 2006 في اتفاقية بيع وإعادة تأجير مع طرف ثالث تتعلق ببعض المحطات (إيضاح 11) بقيمة 55.8 مليون درهم. يحمل العقد فائدة بمعدل فعلي يبلغ 9.5% سنوياً ويتم سداده على دفعات شهرية خلال فترة 12 سنة.

فيما يلي الحد الأدنى لدفعات التأجير المستقبلية تحت إيجارات التمويل مع القيمة الحالية لدفعات إيجارات التمويل:

2015		2016		
الحد الأدنى من دفعات الإيجار ألف درهم	القيمة الحالية للدفعات ألف درهم	الحد الأدنى من دفعات الإيجار ألف درهم	القيمة الحالية للدفعات ألف درهم	
7,364	7,749	7,364	7,749	خلال سنة واحدة
10,320	12,254	3,979	4,536	بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات
17,684	20,003	11,343	12,285	
-	(2,319)	-	(942)	ناقص: مبالغ تمثل تكاليف التمويل
17,684	17,684	11,343	11,343	القيمة الحالية لأدنى دفعات الإيجار

فيما يلي تصنيف الإلتزامات بموجب إيجارات تمويلية في بيان المركز المالي الموحد:

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
7,364	7,364	الجزء المتداول
10,320	3,979	الجزء غير المتداول
17,684	11,343	

26 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة بتكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لعقود العمل الخاصة بهم. فيما يلي الحركة على المخصص المدرج في بيان المركز المالي الموحد:

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
21,528	20,625	الرصيد في 1 يناير
(451)	451	أعيد تصنيفها من/ (إلى) مجموعة الإستهلاك المحتفظ بها للبيع (إيضاح 18)
(452)	1,573	صافي الحركة خلال السنة
20,625	22,649	الرصيد في 31 ديسمبر

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
10,154	15,120	مطلوبات غير متداولة
		مبالغ متعلقة بالإئفاق الرأسمالي:
		مبالغ دائنة للمقاولين ومحتجزات
		أخرى:
118,392	117,990	ذمم دائنة أخرى ومخصصات
128,546	133,110	
		مطلوبات متداولة
		مبالغ متعلقة بالإئفاق الرأسمالي:
66,360	59,955	مبالغ دائنة للمقاولين ومحتجزات
-	100,000	مستحقة إلى حقوق غير المسيطرة
53,444	48,776	مصاريف مستحقة ومخصصات
119,804	208,731	
		أخرى:
42,251	22,115	ذمم دائنة
52,363	40,584	مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة - شركات زميلة (إيضاح 28)
182,985	202,141	مصاريف مستحقة الدفع
170,598	170,092	ذمم دائنة أخرى ومخصصات
448,197	434,932	
568,001	643,663	

في سنة 2014، قامت المجموعة بإدراج مخصص بقيمة 102 مليون درهم في عقد مكلف مع شركة زميلة لشراء المياه المبردة المتعلقة بالمحطات المغطاة بموجب اتفاقية التبريد مع العميل. خلال السنة، قامت الشركة بتحرير مبلغ 0.8 مليون درهم (2015: 5.5 مليون درهم).

فيما يلي أحكام وشروط المطلوبات المالية:

ذمم دائنة ومطلوبات مالية أخرى لا تحمل فائدة ويتم تسويتها عادة خلال فترة 60 يوماً.

إن المحتجزات المستحقة الدفع لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة وفقاً لشروط العقود.

بالنسبة للأحكام والشروط المتعلقة بأطراف ذات علاقة، انظر إلى الإيضاح 28.

تمثل الأطراف ذات العلاقة حكومة أبوظبي والدوائر والمؤسسات ذات العلاقة (مالك حصة الأغلبية) والشركات الزميلة، وشركات الائتلاف والمساهم الرئيسي وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة، وشركات الإدارة التي تم توظيفها من قبل الشركة والشركات المسيطر عليها، وذات السيطرة المشتركة أو تقع تحت سيطرة جوهرية من قبل هذه الأطراف. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

إنّ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة الموحد هي كما يلي:

2016				2015			
إيرادات	تكاليف التشغيل	المصاريف	إيرادات	تكاليف التشغيل	المصاريف	إيرادات	تكاليف التشغيل
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	101,001	-	-	99,260	-	4,704	-
-	-	9,214	-	-	-	-	-
-	-	-	112,795	-	-	-	-
118,651	-	-	-	-	-	-	-
إدارات ومؤسسات حكومية ذات علاقة	45,446	44,923	44,879	144,897	25,250	-	-

فيما يلي الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان المركز المالي الموحد:

2016					
قرض مندين	مستدات الزامية التحويل	نعم مدينة	أرصدة لدى البنوك	نعم دائنة وديعتات مقدمة	قروض تحمل فائدة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	-	23,315	-	32,360	-
-	-	5,329	-	-	-
-	1,955,114	-	-	-	-
-	-	13,815	-	-	-
-	-	-	-	100,000	-
-	-	3,968	141,003	7,953	1,136,426
-	1,955,114	46,427	141,003	140,313	1,136,426

2015					
قرض مندين	مستدات الزامية التحويل	نعم مدينة	أرصدة لدى البنوك	نعم دائنة وديعتات مقدمة	قروض تحمل فائدة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	-	22,266	-	36,673	-
72,276	-	15,548	-	-	-
-	2,031,293	-	-	-	-
-	-	8,004	-	-	-
-	-	8,051	-	-	1,158,027
-	-	-	73,534	15,690	-
72,276	2,031,293	53,869	73,534	52,363	1,158,027

أحكام وشروط المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إجراء المعاملات مع أطراف ذات علاقة وفق شروط وأحكام متفق عليها ومعتمدة من قبل الإدارة، وفيما يلي تحليل لهذه الشروط والأحكام:

الشروط والأحكام		2016	2015
		ألف درهم	ألف درهم
قرض لشركة إئتلاف	بدون فائدة، بدون ضمان، والتسوية نقداً	-	72,276
السند الإلزامي التحويل "أ"	تحمل فوائد، بدون ضمان، قسيمة مسددة نقداً	965,500	1,005,003
السند الإلزامي التحويل "ب"	تحمل فوائد، بدون ضمان، قسيمة مسددة نقداً	272,148	283,253
السند الإلزامي التحويل "ج"	تحمل فوائد، بدون ضمان، قسيمة مسددة نقداً	620,366	645,937
السند الإلزامي التحويل 4	بدون ضمان	97,100	97,100
ذمم مدينة	بدون فوائد، بدون ضمان، التسوية حسب شروط الدفع المتفق عليها	46,427	53,869
ذمم مدينة من شركة زميلة لمساهم رئيسي	بدون فوائد، بدون ضمان، شروط الدفع كما اتفق عليها	13,815	8,004
ذمم دائنة	بدون فوائد، بدون ضمان، التسوية ضمن مدة الإلتئمان العادية	32,360	36,673
مبلغ مدفوع مقدماً من طرف ذو علاقة	بدون فوائد، بدون ضمان، على أساس صافي بدون فوائد، بضمان، التسوية حسب شروط اتفاقية القرض	-	-
ترتيبات تحمل فائدة ومؤسسات حكومية ذات علاقة	بدون فوائد، بدون ضمان، التسوية ضمن مدة الإلتئمان العادية	1,136,426	1,158,027
ذمم مدينة مع إدارات ومؤسسات حكومية ذات علاقة	بدون فوائد، بدون ضمان، التسوية ضمن مدة الإلتئمان العادية	3,968	8,051
ذمم دائنة مع إدارات ومؤسسات حكومية ذات علاقة	بدون فوائد، بدون ضمان، التسوية ضمن مدة الإلتئمان العادية	7,953	15,690

لم تكن هناك أي ضمانات مقدمة أو مستلمة لأي ذمم مدينة أو دائنة مع أطراف ذات علاقة. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، انخفضت قيمة المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة بقيمة اسمية تبلغ 1.7 مليون درهم (2015: 6.2 مليون درهم) وتم تكوين مخصص لها بالكامل. يتم إجراء هذا التقييم في كل سنة مالية من خلال دراسة المركز المالي للطرف ذو العلاقة، والسوق الذي يعمل فيه.

المعاملات الأخرى:

(أ) خلال سنة 2015، دخلت الشركة في اتفاقية بيع وإعادة شراء مع شركة مبادلة للتنمية لإعادة شراء جزء من السندات الإلزامية التحويل (السندات الإلزامية التحويل - 1 ب) بقيمة دفترية تبلغ 795,9 مليون درهم بسعر إعادة شراء يبلغ 1,000 مليون درهم (إيضاح 24).

المعاملات غير النقدية:

(أ) خلال السنة، تم تحويل النفقات الرأسمالية التي تكبدتها شركة زميلة للمساهم الرئيسي بالنيابة عن المجموعة إلى المجموعة بمبلغ 39.1 مليون درهم وقد تمت تسويتها مع حساب الذمم المدينة.

(ب) خلال السنة، قامت الشركة بتحويل قرض بقيمة 72 مليون درهم تم تقديمه سابقاً إلى شركة S&T كول لتبريد المناطق ذ.م.م.، كمساهمة إضافية في رأس المال (إيضاح 13 وإيضاح 15).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
28 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

فيما يلي بيان بمكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

2016	2015
ألف درهم	ألف درهم
6,363	6,204
131	103
6,494	6,307
4	4

مكافآت قصيرة الأجل
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

عدد موظفي الإدارة الرئيسيين

29 الإلتزامات الطارئة

ضمانات مصرفية

أصدرت البنوك ضمانات للمجموعة كما يلي:

2016	2015
ألف درهم	ألف درهم
108,418	125,850
673	1,923
2,586	2,586
111,677	130,359

ضمانات حسن التنفيذ
ضمانات مقابل مبالغ مدفوعة مقدماً
ضمانات مالية

بلغ نصيب الشركة من الإلتزامات الطارئة في الشركات الزميلة في 31 ديسمبر 2016 ما قيمته 10.8 مليون درهم (2015: 8.3 مليون درهم). لا تتوقع الشركة أن يتم دفع أي من هذه الإلتزامات و كذلك لم يتم تكوين مخصص يقابلها في البيانات المالية الموحدة.

30 الإلتزامات

اللتزامات رأسمالية

بلغت المصروفات الرأسمالية المتعاقد عليها كما في 31 ديسمبر 2016، والتي ليس لها مخصص في البيانات المالية 174 مليون درهم (2015: 302 مليون درهم). بلغت حصة الشركة من المصروفات الرأسمالية المتعاقد عليها للشركات الزميلة وشركات الائتلاف كما في 31 ديسمبر 2016، 16 مليون درهم (2015: 114.9 مليون درهم).

اللتزامات بموجب إيجارات التشغيل - كمؤجر

تدخل الشركة في اتفاقيات خدمات التبريد مع عملائها لتزويدهم بالمياه المبردة. بعض هذه الاتفاقيات تستوفي شروط التصنيف كإيجارات بموجب تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 4 ويتم احتسابها على أنها إيجارات تشغيل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 حيث أن الشركة لم تقم بتحويل مخاطر ومزايا تملك هذه الأصول فعلياً للعملاء.

إن الفترات المتبقية لهذه الاتفاقيات، الغير قابلة للإلغاء، تتراوح بين 15 و30 عاماً. تتضمن جميع هذه الاتفاقيات بنوداً لإمكانية زيادة الإيجار على أساس دوري وذلك وفقاً للظروف السائدة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2016
30 الإلتزامات (تتمة)

فيما يلي بيان الحد الأدنى للقيم المدينة المستقبلية للإيجارات بموجب اتفاقيات إيجارات التشغيل غير القابلة للإلغاء كما في 31 ديسمبر:

2016	2015	
ألف درهم	ألف درهم	
149,008	132,366	خلال سنة واحدة
793,772	698,655	بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات
3,540,423	3,386,098	تزيد عن خمس سنوات
4,483,203	4,217,119	

تتضمن الإيرادات مبلغ 138.1 مليون درهم (2015: 134.2 مليون درهم) متعلق بإيرادات إيجارات التشغيل المعترف بها خلال السنة.

تتضمن الإلتزامات بموجب عقود إيجارات التشغيل مبلغ 3,208 مليون درهم يعود لشركة تابعة لمساهم رئيسي، طرف ذو علاقة (2015: 3,170 مليون درهم).

31 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

تتكون المطلوبات المالية الرئيسية للمجموعة، بخلاف المشتقات المالية، من القروض والسلفيات التي تحمل فائدة، التزيمات بموجب الإيجارات التمويلية، سندات إزامية التحويل - الجزء المدرج في المطلوبات - والذمم التجارية الدائنة ومبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة. إن الهدف الرئيسي من هذه المطلوبات المالية هو إيجاد التمويل اللازم لعمليات المجموعة ونشاط البناء. لدى المجموعة عدة موجودات مالية مثل إيجارات التمويل المدينة، والذمم التجارية المدينة، ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة، والنقد والودائع القصيرة الأجل، التي تنتج مباشرة من عملياتها.

تدخل المجموعة في تعاملات المشتقات بهدف إدارة مخاطر أسعار الفائدة الناتجة من موارد تمويل المجموعة. إن سياسة المجموعة في عامي 2016 و 2015 تنص على عدم المتاجرة في المشتقات المالية.

تعرض المجموعة لمخاطر أسعار السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والموافقة على السياسات لإدارة كل من هذه المخاطر التي تم تلخيصها أدناه.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر حدوث تغيرات في القيم العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية التي قد تنتج عن التقلبات في أسعار السوق. وتشمل مخاطر السوق الأنواع التالية: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملات.

تشمل الأدوات المالية المتأثرة بمخاطر أسعار السوق القروض والسلفيات والودائع، إيجارات تمويل مدينة، إيجارات تمويل دائنة، ومشتقات الأدوات المالية.

إن تحليلات الحساسية الموضحة في الأقسام التالية تتعلق بالوضع كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015.

تم تحضير تحليلات الحساسية على أساس أن كلاً من مبلغ صافي الدين ونسبة معدلات الفائدة الثابتة إلى المتغيرة على الديون والمشتقات المالية ونسب الأدوات المالية بالعملات الأجنبية كلها ثابتة بالإضافة إلى أخذ كافة أدوات التحوط بعين الاعتبار كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015.

31 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

وقد وضعت الافتراضات التالية عند حساب تحليلات الحساسية:

- تتعلق حساسية بيان المركز المالي بمشتقات الأدوات المالية.
- تنتج الحساسية المتعلقة ببيان الربح أو الخسارة الموحد من التغيرات المفترضة في مخاطر الأسواق المعنية. وذلك بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015. ومن ضمنها التأثير الناتج عن محاسبة التحوط.

مخاطر أسعار الفائدة

إنّ مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغيرات القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية التي قد تنتج عن التقلبات في أسعار الفائدة في السوق.

يتعلق تعرض التدفق المالي للمجموعة لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة بشكل أساسي بالتزامات الديون والودائع بأسعار الفائدة المتغيرة.

لإدارة المخاطر التي يتعرض لها التدفق المالي للمجموعة نتيجة الفائدة المتغيرة على الاقتراض، تدخل الشركة في اتفاقيات لتبادل سعر الفائدة، حيث توافق على مبادلة الفرق بين قيم معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة المحسوبة بالرجوع للقيمة الافتراضية الأساسية المتفق عليها في فترات محددة. يتم تعيين اتفاقيات التبادل هذه لتحوط ديون الالتزامات الأساسية. كما في 31 ديسمبر 2016، بعد الأخذ في الاعتبار تأثير اتفاقيات تبادل أسعار الفائدة، فإن نسبة 34% تقريباً من قروض المجموعة هي بأسعار فائدة ثابتة (2015: 37%).

حساسية معدل أسعار الفائدة

يعرض الجدول التالي حساسية ربح المجموعة لسنة واحدة لتغيرات محتملة معقولة في أسعار الفائدة، مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة (من خلال الأثر على الودائع والجزء غير المتحوط له من القروض والسلفيات).

التأثير على الربح
ألف درهم

	2016	2015
100+ زيادة نقطة أساسية	(16,427)	(14,387)
100- نقص نقطة أساسية	16,427	14,387

لا يمكن تحديد الأثر على حقوق المساهمين المتعلق بالمشتقات المعينة كتحوط فعال للتدفقات النقدية في غياب معلومات من البنوك التي هي الطرف الآخر في المعاملة.

31 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر العملات الأجنبية

إنّ مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الكامنة في التقلبات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأية أداة مالية بسبب تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

إنّ غالبية المعاملات والأرصدة هي إما بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي، أو بعملات مربوطة بالدولار الأمريكي. وحيث أنّ سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي، فإنّ الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر هامة للعملات الأجنبية.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر الناشئة عن عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته بموجب الأداة المالية أو عقود العملاء التي تؤدي إلى خسارة مالية. قد تتعرض المجموعة إلى مخاطر الائتمان من خلال أنشطتها التشغيلية (بصفة أساسية الذمم التجارية المدينة، ومبالغ مستحقة من الأطراف ذات العلاقة وإيجارات التمويل المدينة) وأنشطتها التمويلية بما في ذلك الودائع في البنوك والمؤسسات المالية والأدوات المالية الأخرى.

تقوم المجموعة بالمتاجرة فقط مع أطراف ثالثة معروفة وموثوقة. إنّ سياسة المجموعة تنص على إخضاع جميع العملاء الذين يرغبون في المتاجرة على أساس فترات الائتمان لإجراءات تحقق متعلقة بالائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم مراقبة الأرصدة المدينة بشكل مستمر. إنّ التعرض الأقصى المتعلق بذمم مدينة وإيجارات التمويل المدينة هو القيمة الدفترية كما أفصح عنه في إيضاح 17 و 16. يمثل أكبر ثلاثة عملاء للمجموعة من بينهم حساب طرف ذو علاقة حوالي 41% من الذمم المدينة والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 3 عملاء - 46%). أما المبالغ المستحقة عن إيجارات التمويل المدينة هي من أربعة عملاء (2015: ثلاثة عملاء).

أما فيما يتعلق بمخاطر الائتمان التي تنشأ عن الموجودات المالية الأخرى للمجموعة التي تتكون من النقد والودائع، وبعض أدوات المشتقات المالية، فإنها تنتج عن مخاطر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المتعلقة بتخلف الطرف الآخر، بتعرض أقصى مساوٍ للقيمة الدفترية لهذه الأدوات. تسعى المجموعة للحد من المخاطر الائتمانية للبنوك بالتعامل مع البنوك ذات السمعة الحسنة.

مخاطر السيولة

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر النقص في التمويل باستخدام نموذج التدفقات النقدية. تأخذ هذه الأداة بعين الاعتبار تواريخ استحقاق الموجودات المالية (على سبيل المثال: الذمم التجارية المدينة، إيجارات التمويل المدينة وموجودات مالية أخرى) والتدفقات النقدية المتوقعة من العمليات والمشاريع الرأسمالية.

تهدف المجموعة إلى المحافظة على التوازن بين استمرارية التمويل والمرونة من خلال استخدام القروض لأجل.

مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي جدول استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخفضة وأسعار الفائدة الحالية في السوق:

عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	إجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	21,610	64,833	108,047	-	194,490
-	36,833	317,954	3,290,287	305,302	3,950,376
-	1,937	5,812	4,519	-	12,268
-	217,699	301,284	15,120	-	534,103
-	278,079	689,883	3,417,973	305,302	4,691,237

كما في 31 ديسمبر 2016

السندات الإلزامية التحويل
القروض والسلفيات التي تحمل فائدة
إلتزامات إيجارات تمويلية
ذمم ومحتجزات دائنة، مبالغ مستحقة
للأطراف ذات علاقة ومطلوبات
مالية أخرى

كما في 31 ديسمبر 2015

السندات الإلزامية التحويل
القروض والسلفيات التي تحمل فائدة
إلتزامات إيجارات تمويلية
ذمم ومحتجزات دائنة، مبالغ مستحقة
للأطراف ذات علاقة ومطلوبات
مالية أخرى

-	21,610	64,833	194,498	-	280,941
-	30,827	304,273	1,434,454	1,958,035	3,727,589
-	1,937	5,812	12,254	-	20,003
-	160,064	225,546	-	-	385,610
-	214,438	600,464	1,641,206	1,958,035	4,414,143

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة المجموعة لرأس المال هو الوصول إلى تقييم ائتماني قوي ونسب رأسمالية صحية بهدف دعم أعمالها وزيادة القيمة للمساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلها الرأسمالي وإجراء التعديلات عليه في ظل التغيرات في الظروف الاقتصادية. لا توجد متطلبات تنظيمية مفروضة على مستوى رأس المال لم تف به المجموعة.

تراقب المجموعة رأس المال باستخدام نسبة الإقراض، وتمثل صافي الديون على مجموع رأس المال زائد صافي الديون. تدرج المجموعة ضمن صافي الديون، القروض والسلفيات التي تحمل فائدة، والسندات الإلزامية التحويل - الجزء المدرج في المطلوبات، والتزامات بموجب إيجار تمويلي ناقص النقد والودائع قصيرة الأجل. يشتمل رأس المال على حقوق المساهمين بدون الحقوق الغير المسيطرة ناقص التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للمشتقات المالية.

2015	2016	
ألف درهم	ألف درهم	
2,997,307	3,229,899	القروض والسلفيات التي تحمل فائدة
258,817	182,638	السندات الإلزامية التحويل - الجزء المدرج في المطلوبات
17,684	11,343	التزامات بموجب إيجارات تمويلية
3,273,808	3,423,880	ناقص: النقد والودائع
(176,969)	(389,961)	صافي الدين
3,096,839	3,033,919	حقوق المساهمين العائدة إلى حملة أسهم الشركة الأم
4,160,367	4,367,223	تعديلات للتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للمشتقات المالية
32,119	29,551	إجمالي رأس المال
4,192,486	4,396,774	رأس المال وصافي الدين
7,289,325	7,430,693	نسبة الإقراض
42%	41%	



أبوظبي مول
البرج الغربية، الطابق 13
صندوق بريد 29478، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هـ. +971 2 202 0400 | ف. +971 2 645 5008
www.tabreed.ae | info@tabreed.ae

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لشركة "تبريد" 2016

